

سياسات الرعاية الاجتماعية

د. محمد شرقاوي ٥١٤٣٦

جامعة الملك فيصل – تعليم عن بعد

إعداد : أحلام الشريف

محدث

ملاحظة : الملخص عبارة عن النقاط التي شرحها الدكتور من الكتاب ، وإن شاء الله يكون كافي بنسبة ٩٧% من أراد ضمان الدرجة الكاملة ، عليه بشراء الكتاب المطلوب .

المحاضرة الأولى

الرعاية الاجتماعية والمفاهيم المرتبطة بها

❖ الرعاية الاجتماعية والمفاهيم المرتبطة بها :

- يمكن النظر إلى الرعاية الاجتماعية بوصفها (نظاماً متخصصاً) لقيادة وتوجيه (التغير الاجتماعي).
- ✓ **الرعاية الاجتماعية :** هي نظام لإحداث التغيير.
- ✓ **الرعاية الاجتماعية :** تهدف إلى تأمين مستوى مناسب من الحياة لكافة أفراد وجماعات المجتمع .
- ✓ **الرعاية الاجتماعية :** وسيلة أساسية لتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي من خلال (منظور ديناميكي).
- ✓ أن نظام **الرعاية الاجتماعية** (نسق عام) على مستوى المجتمع القومي **يتصف** بالفاعلية والتنظيم الهادف، لتحقيق المساعدة البناءة والرعاية ، لمقابلة الحاجات الاجتماعية .
- ✓ **الرعاية الاجتماعية :** إنها (عنصر أساسي) ومتطلب حتمي للخدمات في مجتمعنا الصناعي المعاصر.

❖ مراحل الاعتراف:

لقد مر الاعتراف بهؤلاء العاملين في برامج الرعاية الاجتماعية بثلاث مراحل هي:

- **المرحلة الأولى :** تسميتهم برجال الإحسان.
- **المرحلة الثانية :** تسميتهم المصلحون الاجتماعيون والمختصين بأعمال الخيرية .
- **المرحلة الثالثة :** أطلق عليهم مسمى الأخصائيين الاجتماعيين .

❖ محتوى نظام الرعاية الاجتماعية :

1. **تحليل وتخطيط الرعاية الاجتماعية** (التخطيط الاجتماعي ،الهندسة الاجتماعية ، تنظيم وتخطيط المجتمع وهي عملية تتضمن صياغة وتصميم الخطط (الحكومية) والأهلية في مجال الرعاية الاجتماعية
2. **برامج الأمن الاقتصادي.**
3. **الخدمات الاجتماعية :** (الخدمة الاجتماعية هي إحدى المهن التي تمارس في مجالات الرعاية الاجتماعية)
4. **الإدارة في الرعاية الاجتماعية.**
5. **العمل الاجتماعي.**

❖ سمات و خصائص الرعاية الاجتماعية في العصر الحديث :

1. خاضعة للتنظيم الرسمي. (الحكومة) .
2. تعتبر مسئولية من المسئوليات.
3. تستبعد دوافع الربح من خدماتها.
4. تتسم بالشمول والتكامل .
5. الاهتمام بالحاجات الإنسانية
6. حق من الحقوق الأساسية
7. ذات طابع علاجي ووقائي

❖ البرامج الأساسية (الرئيسية) التي تتضمنها برامج الرعاية هي (٣ برامج) :

١. التأمينات الاجتماعية.
٢. المساعدات الاجتماعية.
٣. الخدمات الاجتماعية لجماعات المجتمع

❖ مجالات الممارسة في الرعاية الإجتماعية :

١. الأمن الإقتصادي : توفير فرص العمل (المساعدات العامة ، التأمينات الاجتماعية ، التدريب المهني) .
٢. البيئة الاجتماعية والإسكان : وتشمل (الإسكان وحماية البيئة) .
٣. الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والإنمائية : (خدمات الصحة العامة ، التأمين الصحي ، الخدمات الاجتماعية الطبية) .
٤. الخدمات التعليمية في المجال التربوي
٥. النمو الشخصي والاجتماعي : المشاكل النفسية والاجتماعية ، رعاية الأسرة ، رعاية الشباب ، رعاية الفئات الخاصة (الصم والبكم والمكفوفين) .

❖ بعض الإضافات المهمة للدرس الأول ، ليست مشروحة في المحاضرة لكن مطالبين بها :

- **الرعاية الاجتماعية** تمتد جذورها عبر التاريخ ، وبلغت أوج نموها عن طريق محاولة مواكبة متطلبات الثورة الصناعية وخاصة خلال القرن التاسع عشر .
- تحول مفهوم **الرعاية الاجتماعية** إلى (فكرة أخلاقية) .
- تعمل الأنساق الفرعية في نظام **الرعاية الاجتماعية** كمدائل (شمولية) أو (تكميلية) هذه المداخل أطلع عليها " مارشال " الحقوق الاجتماعية للمواطنين أو الحقوق الاجتماعية للمواطنة .
- تتضمن الرعاية الاجتماعية ما يشير إليه " كاهن " بالفوائد أو المنافع الاجتماعية .

❖ **نسق الرعاية الاجتماعية** : إذا نظرنا إلى الرعاية الاجتماعية كشبكة من البرامج والخدمات والتشريعات يمكن تقسيمها على أساس

وظيفي إلى ثلاث مجالات وظيفية وهي :

١. **الإمدادات الاجتماعية** : الهدف هو تحقيق الأمن الاجتماعي و العدالة الاجتماعية للناس في المجتمع .
٢. **الخدمات الاجتماعية** : يهتم بجانب الضبط الاجتماعي لسلوك الأفراد .
٣. **العمل الاجتماعي** : يهدف إلى تغيير النظم والمؤسسات داخل المجتمع وذلك من مشاركة المواطنين في الجهود المنظمة للوصول إلى الهدف .

❖ التحويلات الأساسية التي طرأت على الرعاية الاجتماعية وهي سبعة :

١. تحول مفهوم الرعاية الاجتماعية من الوظيفة المؤقتة أو الاحتياطية إلى الوظيفة الثابتة أو الإنمائية .
٢. التحول من مفهوم الصدقة إلى الحقوق الأساسية للمواطن .
٣. التحول من الحد الأدنى إلى الحد الأعلى .
٤. التحول من إصلاح الفرد إلى الإصلاح الاجتماعي .
٥. التحول من التخصيص إلى التعميم .
٦. التحول من القطاع الأهلي إلى القطاع الحكومي .
٧. التحول من رعاية الفقراء إلى دولة الرعاية .

المحاضرة الثانية

سياسات الرعاية الاجتماعية والمفاهيم المرتبطة بها

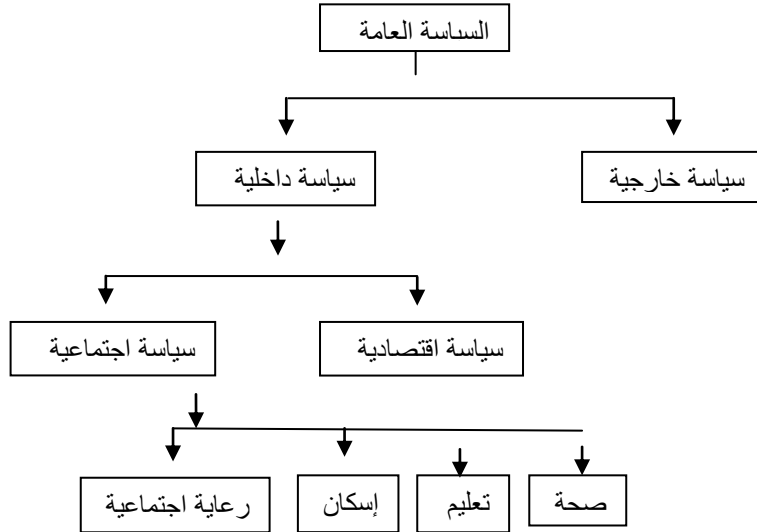
❖ مفهوم وتعريف السياسة

كلمة سياسة من الكلمات التي يكثر استعمالها وترديدها وتأخذ معانٍ متعددة ومتباينة. فهي من الكلمات التي يثار حولها وحول مضمونها وفحواها كثير من الجدل والخلاف وتكثر معانيها بما يجعلها كلمة فضفاضة غامضة. كلمة سياسة من الكلمات العربية الأصل فهي مشتقة من الفعل "ساس" "يسوس" بمعنى "يحكم" ولغة هي : الحكم. ويطلق على كلمة السياسة في اللغة الإنجليزية Politics والكلمة من أصل يوناني مكونه من مقطعين : أحدهما Polis بمعنى المدينة السياسية ، والثانية Techne بمعنى فن ، فيكون المقصود بها "فن إدارة المدينة" ، أو " فن حكم المدينة". وتستخدم كلمة سياسة بمعنى Policy لتدل على صنع القرار في مجال معين وتنفيذه من قبل الجهات المختصة ، ولذلك تلحق بها صفة تكسبها معنى خاصاً ، فيقال السياسة الاجتماعية Social Policy أو السياسة الاقتصادية Economic Policy أو السياسة الصحية Health Policy أو السياسة الإعلامية Media policy

❖ تعرف السياسة : (مهم)

- ✓ **السياسية** : **تفكير منظم يوجه سلوك وتصرفات وبرامج دولة أو منظمة أو أفراد .**
- وهي بهذا التعريف تصبح عكس الارتجال ، بينما الارتجال هو: القيام بسلوك أو تصرف أو وضع برنامج دون إعداد أو تفكير منظم .
- ✓ **السياسة** : نتائج تفكير منظم يتصرف الإنسان أو التنظيم على هديه لوقت طويل وسنوات طويلة.
- ✓ **السياسة** : نمط منظم ومحدد من التفكير المبني على **الإعداد المسبق والدراسة** ، ويعتبر هذا النمط بمثابة موجه لسلوك وأفعال فرد أو منظمة أو دولة أو تحالف تجاه موقف أو مجموعة مواقف لفترة زمنية طويلة.

❖ مفهوم السياسة العامة



• تتضمن السياسة العامة لأي مجتمع شقين رئيسيين هما:

- السياسة الخارجية
- السياسة الداخلية

• تنقسم السياسة الداخلية لأي دولة إلى قسمين أساسيين :

- السياسة الاقتصادية
- السياسة الاجتماعية (صحة ، تعليم ، إسكان ، رعاية الاجتماعية) .

- السياسة الخارجية هي: تنظيم نشاط الدولة في علاقتها مع غيرها من الدول.
- السياسة الداخلية هي: تنظيم الدولة وتصرفاتها داخلياً في كل الجوانب المرتبطة بحياة أفرادها ورعاية شئونهم ، وعلاقة الدولة بالأفراد وكذلك علاقة الأفراد ببعضهم البعض وتحديد حقوقهم وواجباتهم.
- السياسية الاقتصادية يقصد بها: البرامج والأساليب التي تضعها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية . ومن أهدافها تلافى تقلبات الدخل الفردية التي يترتب عليها تقلبات في عمالة الموارد والأجور والأسعار وما ينشأ عنه من عدم استقرار النشاط الاقتصادي . وغيرها من المسائل المرتبطة بالجوانب المالية والنقدية والمواد الأولية...الخ
- السياسة الاجتماعية هي : أحد السياسات النوعية الداخلية للمجتمع وترتبط بالبرامج و المناشط الاجتماعية حيث تضعها الدولة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية في آن واحد .

❖ مفهوم وتعريف السياسة الاجتماعية

مفهوم السياسة الاجتماعية :

لا يمكن مناقشة مفهوم التخطيط الاجتماعي أو مناقشة أسسه النظرية أو مشكلاته بدون مناقشة موضوع السياسة الاجتماعية .

• تعريفات السياسة الاجتماعية (نظرياً) مهم .

✓ تعريف (تيتمس Titmuss) .

السياسة الاجتماعية هي : خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات ، لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع .

✓ تعريف (مارشال Marshall) .

السياسة الاجتماعية هي : سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة من البرامج والنظم الموجهة لتحقيق المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان وغيرها.

اتفق مارشال مع تيتمس في أن السياسة الاجتماعية عمل حكومي - أي أن السلطة التنفيذية تعد الجهاز المسئول عن وضع صياغة السياسة الاجتماعية للمجتمع.

✓ تعريف (احمد كمال أحمد) .

السياسة الاجتماعية هي: مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة
توضح هذه القرارات:

- مجالات الرعاية الاجتماعية

- الاتجاهات الملزمة
- أسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع
- تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عدد من البرامج ومجموعة من المشروعات المترابطة والمتكاملة

يتضح من هذا التعريف ما يلي:

- أن السياسة الاجتماعية مجموعة من قرارات تصدرها سلطات متخصصة بذلك ، والسلطات لها صلاحية صنع واتخاذ هذه القرارات ، والسلطة استمدت تلك الصلاحيات من تفويض المجتمع لها بذلك .
- تحدد السياسة الاجتماعية لأي مجتمع مجالات الرعاية الاجتماعية التي يستفيد منها أفرادها بالتالي فهي تحدد للعاملين في الحقل الاجتماعي ميادين العمل الاجتماعي المختلفة .
- توضح السياسة الاجتماعية أيضاً الاتجاهات والمبادئ العامة للعمل الاجتماعي الواجب أتباعها عند تنفيذ الخطط الاجتماعية ، تلك الاتجاهات والمبادئ التي يجب أن تتفق مع أيديولوجية المجتمع .
- تتضمن السياسة الاجتماعية للمجتمع الأهداف العامة التي يسعى إلى تحقيقها ، وتلك الأهداف يجب أن تتبع من الواقع وتتفق مع فلسفة المجتمع وثقافته ، وهذا يوضح أهمية مشاركة أفراد المجتمع في وضع وصياغة تلك السياسة .
- تنفيذ السياسة يتم عن طريق وضع عدد من الخطط التي يمكن عن طريقها تحقيق الأهداف الإستراتيجية .
- أن الخطط يجب أن تتميز بالترابط والتكامل بين برامجها ومشروعاتها حتى يمكن تحقيق تلك الأهداف .

من مناقشة التعريفات السابقة لمفهوم السياسة الاجتماعية يمكن لنا تحديد ذلك المفهوم (إجرائياً) على النحو التالي:

❖ مفهوم وتعريف السياسية الاجتماعية (إجرائياً) .

- (١) **السياسة الاجتماعية** " عمل حكومي " تقوم به أجهزة حكومية متخصصة ويتوافر لها الصلاحيات الكاملة في القيام بذلك .
- (٢) **تتضمن السياسة الاجتماعية ٤ عناصر رئيسية هي:**

- ١ . الأيديولوجية السائدة في المجتمع .
- ٢ . الأهداف الإستراتيجية العامة التي يسعى المجتمع لتحقيقها .
- ٣ . مجالات العمل الاجتماعي وميادينه المختلفة .
- ٤ . الاتجاهات والمبادئ العامة التي تنظم العمل الاجتماعي في المجتمع .

(٣) **السياسة الاجتماعية** : تعد بمثابة إطار عام يتضمن مجموعة من الخطط وبالتالي هي **نتائج لعمليات تخطيطية** . ، والخطط تحوى عدد كبير من البرامج والمشروعات التي يجب أن تترابط وتتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف السياسة .

(٤) **توضع السياسات الاجتماعية** في أي مجتمع بالاعتماد على مجموعة من **العوامل الرئيسية تتمثل في:**

- الثقافة السائدة في المجتمع بما تتضمنه من قيم ومعتقدات وتقاليد .
- واقع المجتمع وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة
- مرحلة التنمية التي يمر بها المجتمع ، ودرجة تقدمه في كافة النواحي العلمية والتكنولوجية والإدارية .
- مشاركة المواطنين جنباً إلى جنب مع المسؤولين عن وضع السياسة .

(٥) **تحدد السياسة الاجتماعية** للعاملين في الحقل الاجتماعي مجالاته وميادينه وذلك يساعد على تجنب الارتجال والشطط في الممارسة إلى جانب أنها تحدد لهم الاتجاهات الملزمة المستمدة من الفلسفة الاجتماعية التي يؤمن بها المجتمع .

(٦) **يجب أن ترتبط السياسة الاجتماعية للمجتمع بالسياسة الاقتصادية** وتكتمل معها ، حيث أنهما في مجموعهما يمثلان السياسة الداخلية للمجتمع والتي تمثل السياسة العامة للدولة في علاقتها بالأفراد والمؤسسات والتنظيمات المختلفة داخل المجتمع .

❖ أهمية تحديد السياسة الاجتماعية:

• تتحدد أهمية السياسة الاجتماعية في النقاط التالية:

١. السياسة الاجتماعية تجنبنا الوقوع في الأخطاء نتيجة الارتجال والتخبط في رسم الخطط ووضع البرامج والمشروعات الاجتماعية.
٢. تساعد على الوصول إلى الأهداف المطلوبة بتوضيح مجالات العمل الاجتماعي واتجاهاته.
٣. توجد نوعاً متكاملاً من التنسيق الفكري والتقارب الزمني بين مختلف القطاعات والأجهزة والمهن المختلفة العاملة في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية.
٤. تعاون المسؤولين على رسم مشروعات الخطط ووضع البرامج والمشروعات بتوضيح القواعد والاتجاهات التي يجب الالتزام بها لتحقيق الأهداف.
٥. تعاون الهيئات والأجهزة المختصة بالتخطيط للوصول إلى طرق مقبولة عند تحديد الأولويات بين الخطط والمشروعات.
٦. توفر للأجهزة والهيئات التي تقوم بعمليات المتابعة ولتقويم أسس ومعايير التقويم السليم لبرامج ومشروعات الخطط.
٧. تعمل على حشد وتنظيم جميع الجهود التي تبذل في المجتمع بكافة قطاعاته وأجهزته ومهنته والعاملين في المجال الاجتماعي للوصول إلى الأهداف البعيدة المدى التي حددتها السياسة الاجتماعية.
٨. توضح للمواطنين والأجهزة الخطط والبرامج والمشروعات مما يساعد على حصولها على تأييد المواطنين ومشاركتهم في تنفيذها والتحمس لنجاحها .
٩. تساعد على تقريب الفجوة بين التقريب الاجتماعي الإنساني والتخطيط الاقتصادي المادي وبين الواقع الاجتماعي والقيم الإنسانية والثقافة التي يؤمن بها أفرادها ، وبين دور الحكومة وتطلعات المواطنين ورغبتهم في حدود ظروف المجتمع وموارده.

المحاضرة الثالثة

عناصر السياسة الاجتماعية

❖ **ترتكز السياسة الاجتماعية على أربعة عناصر هي:**

١. الأيديولوجية السائدة في المجتمع.
٢. الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى.
٣. المجالات التي تعمل فيها البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية التي تتضمنها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
٤. الاتجاهات العامة التي تلزم وتوجه العمل الاجتماعي وتوضح وتنظم وتحدد طريقة وأساليب أدائه وتنفيذه ومتابعته وتقييمه وكذلك تلزم هذه الاتجاهات وتوجه برامج ومشروعات التنمية.

• **أولاً : الأيديولوجية السائدة في المجتمع :**

الأيديولوجية هي: مجموعة الأفكار والمعتقدات الخلفية والدينية والسياسية التي تمثل التراث الثقافي والحضاري للمجتمع وتعتبر بمثابة الفلسفة المحددة والموجهة لسلوك أفراد المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته وأجهزته وتنظيماته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

• **ثانياً : الأهداف الإستراتيجية البعيدة :**

وتمثل آمال وأحلام وغايات ونتائج يكون من المطلوب الوصول إليها وتحقيقها على المدى البعيد بهدف : زيادة معدل الرفاهية بين كافة خدمات وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية سعياً وراء تحقيق أهداف إستراتيجية محددة ، وهي:

١. تحقيق السياسة الاجتماعية نوعاً من التوازن والتكامل بين المستوى القومي الإقليمي والمستوى المحلي بالنسبة لخطط وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
٢. يتحقق بواسطة السياسة الاجتماعية أقصى مستويات التعاون بين كافة أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة حيث تعمل هذه الأجهزة المتعددة في إطار محدد وهو إطار السياسة الاجتماعية .
٣. يمكن بواسطة السياسة الاجتماعية تحقيق امثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع ، أو التي يمكن توافرها أو يكون المطلوب توافرها أو تمنيتها ..
٤. عن طريق السياسات الاجتماعية يمكن إشباع أقصى قدر ممكن من احتياجات أفراد المجتمع وكذلك حل أكبر عدد ممكن مشكلات أي أنه طريق السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق معدلات أفضل من الرفاهية لأفراد المجتمع .
٥. بواسطة السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المتوازن بين كافة قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع.
٦. بواسطة وضع سياسات اجتماعية يمكن تحقيق النمو المستمر المطرد ودفع المجتمع إلى طريق التقدم المستمر وذلك على أسس من التخطيط العلمي السليم والذي يركز على نقطتين أساسيتين: (القدرة على التوقع والتنبؤ / القدرة على تحقيق التوازن الدينامي)
٧. القدرة على التوقع والتنبؤ العلمي السليم والاستفادة من علم دراسة المستقبل .
٨. القدرة على تحقيق التوازن الدينامي المستمر بين حاجات المجتمع وبين الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها .

❖ الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها هي :

١. تحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.
٢. توفير مظلة من التأمينات لكل أفراد المجتمع ضد البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والكوارث.
٣. توفير مسكن صحي مناسب لكل أسرة.
٤. توفير فرص التعليم الأساسي .
٥. توفير الرعاية الصحية (الوقائية ، والتأهيلية و العلاجية المناسبة) لكل مواطن
٦. تحقيق الأمن الغذائي.
٧. تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة السياسية والاجتماعية والعدالة في توزيع الحقوق والأعباء والتضحيات بين كافة المواطنين أما القانون سواء .
٨. حق كل مواطن في التعليم بقدر ما تتحمله استعداداته وما يتناسب مع قدراته وميوله .
٩. حق كل مواطن في التعبير ضمن إطار قانوني.
١٠. حق كل مواطن في الحصول على عمل مناسب .
١١. توفير كافة الرعاية للطفولة .
١٢. توفير كافة أساليب الرعاية الكاملة والمناسبة للشباب باعتبارهم نصف الحاضر وكل المستقبل وتوجيه البرامج والمشروعات المناسبة واللازمة لشباب الفلاحين ، وشباب العمال ، وشباب المدارس ، وشباب الجامعات وغير ذلك من الأهداف الاستراتيجية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.

● ثالثاً : مجالات العمل وقطاعات النشاط :

هي: تلك المجالات التي تحدد البرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفئات المواطنين الذين تستهدفهم تلك البرامج والمشروعات وكذلك تحديد الأجهزة التي تتم من خلالها العمل على تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية .

● رابعاً : الاتجاهات العامة:

تصنف إلى ثلاث أنواع من الاتجاهات العامة التي تلزم وتوجه العمل الجماعي :

١. **اتجاهات غير ملزمة.** مثل : اتجاه الدولة إلى توفير دار حضانة مناسبة وتوفير أساليب الرعاية المتكاملة لكل طفل قبل سن السادسة يعيش على أرض الوطن .
٢. **اتجاهات شبه ملزمة.** مثل : اتجاه الدولة إلى توفير مسكن صحي مناسب لكل أسرة .
٣. **اتجاهات ملزمة.** مثل : توفر لكل مواطن فرصة كاملة للتعليم المجاني وفق احتياجاته وما يتناسب مع قدرته وميوله واستعداداته .

❖ أهم الاتجاهات العامة في (مجتمعنا العربي) :

١. الديمقراطية
٢. جماعية القيادة : " التفكير الجماعي "
٣. العدالة
٤. الاتجاه العلمي
٥. تجنب الإسراف
٦. قيادة الشعب للمشروعات : " خلق قطاع قوي قادر على العمل والإنتاج
٧. الاتجاهات الإنسانية.

الماضرة الرابعة

ركائز السياسة الاجتماعية

• **ركائز السياسة الاجتماعية :** ترتكز السياسة الاجتماعية على أربع ركائز أساسية :

١. الشرائع السماوية.
٢. ميثاق العمل الوطني.
٣. الدستور.
٤. التشريعات والقوانين والقرارات.

❖ أولاً : الشرائع السماوية :

- ✓ أن مجتمعنا يؤمن بالله سبحانه وتعالى ويرسله صلوات الله عليهم أجمعين وبرسالته المقدمة التي تدعو الناس إلى أتباع الحق ونشر العدل والخير في كل زمان ومكان .
- ✓ وفي الحقيقة فإن الرسائل السماوية قادرة على إضاءة حياة الإنسان بنور البداية والإيمان فهي تعطي له طاقات لا حدود لها من أجل المحبة ونصرة الحق وانتشار الخير وتحقيق التنمية ودعم التقدم والشرائع السماوية - والإسلام بصفة خاصة - عقيدة الأغلبية في مجتمعنا العربي ومن دراسته يتضح أن أهداف واتجاهات ومجالات وأيديولوجية سياستنا الاجتماعية موجزة فيه .
- ✓ وترتبط الأيديولوجية بالأهداف العامة التي يسعى إليها مجتمعنا العربي بترائثنا الديني فالحرية والاشتراكية والوحدة هي أهدافها وتتبع حقيقة من التراث الديني .. وعلى سبيل المثال فالإسلام يدعو للتحرر من العبودية بكافة أنواعها كما يدعونا إلى أن يكون الأمر شورى بيننا وهذا دليل قاطع على اهتمام الإسلام بالحرية للمواطنين كما يدعونا الإسلام أيضاً إلى المساواة وتطبيق العدالة بين الناس كما يدعو إلى العمل والإتقان وهذا يحقق الكفاية الإنتاجية فإذا أضفنا إلى ذلك العدالة التي يدعو إليها الإسلام نجد جناحاً الاشتراكية العربية هي العدالة والكفاية موجودة في تعاليم وتوجيهات الإسلام أيضاً .
- ✓ فإذا انتقلنا إلى الهدف الثاني وهي الوحدة نجد أن كثيراً من التعاليم السماوية تدعو إليها (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) كل هذا يعبر عن الاتفاق الكامل بين أهداف المجتمع وعناصر السياسة الاجتماعية وجوهر الرسائل السماوية ، وإذا تناولنا الاتجاهات كعنصر ثالث من عناصر السياسة الاجتماعية نجد أن تعليم الإسلام مليئة بالمبادئ العامة التي تنظم العلاقات في المجتمع .
- ✓ فهناك دعوة صريحة للديمقراطية وهناك أكثر من توجيه للمؤمنين عن تجنب الإسراف واستخدام العقل (الأسلوب العلمي) وغيرها من المبادئ الأساسية الأخلاقية التي تعبر عن الاتجاهات العامة الملزمة للمواطنين لينعموا بالحياة الدنيا والآخرة .
- ✓ يأتي بعد ذلك عنصر رابع وهو المجالات والكتب والسماوية مليئة بمجالات الرعاية الاجتماعية فهناك دعوة لإغاثة الملهوف والاهتمام بالطفولة والمسنين وغيرهم .

مما تقدم يتضح لنا أن الأديان السماوية تمد السياسة الاجتماعية بعناصرها بركيزة هامة .

- **التكامل** : يتناول أمور الدنيا والدين وتنظيم كل جوانب حياة الإنسان .
- ويسلم بأن الإنسان ليس ملاكاً نورانياً بل له حاجاته المادية ويخضع لدفعات القوى الحسنة وأن في الإنسان جوانب ضعف وجوانب قوة وأن يخطئ ويصيب .
- **الإيجابية** والالتقاء مع الحياة : فليس دعوة نظرية بل هو نظام شامل متكامل يستهدف خير الدنيا والآخرة .
- **الإسلام يعمق مفاهيم الرعاية الاجتماعية** ويرسي قواعد التكافل الاجتماعي ومسئولية الدولة نحو المواطنين ويؤكد كرامة الإنسان ويحدد حقوقه وواجباته .
- **الإسلام يؤمن بالمنهج العلمي** :
والسياسة الاجتماعية التي توضع بعيداً عن تعاليم الديانات السماوية لا تحقق للإنسان سعادته ورخائه ، فالحوافز الروحية والمعنوية تفوق كثيراً النواحي المادية والاقتصادية .

❖ ثانياً : موثيق العمل الوطني :

- ✓ تتضمن اتجاهات عامة تساعدنا على تحديد نقطة البدء وعلى اختيار الطريق والزمان والمكان وأسلوب العمل وهذا ما يطلق عليه (الاستراتيجية والتكتيك) .
- يقصد **بالإستراتيجية** : تحديد هدف النضال السياسي والاجتماعي خلال مرحلة معينة وتحديد القوى الاجتماعية القادرة على تحقيق الهدف .
- يقصدك **التكتيك** : رسم خطط سلوك هذه القوى الاجتماعية وأشكال نضالها وتنظيماتها فالتكتيك جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية .
- تتضمن استراتيجية موثيق العمل : التحرير القومي ، التقدم الاقتصادي والتغير الاجتماعي .
- ✓ صلة السياسة الاجتماعية بالمواثيق وثيقة متينة ، والمواثيق هي المرجع والقاعدة وتوضح لنا عناصر السياسة الاجتماعية الأربعة لأنها تشمل :
 ١. أهداف المجتمع
 ٢. أيديولوجيته
 ٣. طريق العمل واتجاهاته
 ٤. مجالات العمل
- ✓ **المواثيق تعد منهاجاً خصباً لرسم السياسة الاجتماعية وتعديلها .**

❖ ثالثاً : الدستور :

يعتبر بمثابة وثيقة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين ويعتبر أساس النظام الاجتماعي والسياسي في الدولة .

بعض الدساتير :

- تتجاهل قيمة المواطن الفرد وتقسّم المجتمع إلى سادة وأتباع (شعبة المجتمع الاقطاعي الذي ساد في القرون الوسطى) .
- تبالغ في تقدير قيمة الحياة الفردية للمواطن وتهمل مصلحة المواطن كمجتمع .

- الدستور الفرنسي احتفظ للمواطن بالكثير من الحقوق وأعطى قوة ضخمة للسلطة التشريعية وأضعف أمامها السلطة التنفيذية ، لهذا أعطت فرنسا أخيراً رئيسها سلطات لتحقيق أهداف المجتمع .
- الدستور الروسي يحرص على تكليف المواطن بدقة بالنظام الشيوعي والزامه بواجباته ومسئوليته لتحقيق أهداف المجتمع .
- الدستور السليم يوضح النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من واقع تاريخ المجتمع ويجدد حقوق الرفاهية والاستقرار والرخاء والأمن للمجتمع .
- قبل الثورة : الحكم الديمقراطي كان مظهرياً وكان دستور سنة (٢٣) فضفاضاً الغي ثم صدر دستور سنة (٣٠) ثم .. الخ .
- العبرة ليست في نصوص الدساتير ولكن في طريقة تنفيذها .
- الدستور مرجع هام للسياسة الاجتماعية وتحديد أهدافها واختيار مجالاتها والتقييد بالاتجاهات والمبادئ التي يجب إتباعها في حدود أيديولوجية المجتمع .

هذه الدساتير ترى أن جميع المواطنين متعاونون متضامنون مسئولون عن مصير واحد .

❖ رابعاً : التشريعات والقوانين والقرارات :

- تعتبر أحد الركائز الأساسية التي توجه العمل الاجتماعي عند وضع وصنع السياسات الاجتماعية.
- التشريعات والقوانين هي القاعدة التي يقيس عليها المجتمع شئون حياته وأساليبه بقاءه واستمراره .
- بالقوانين يمكن تحقيق العدالة وإيجاد مجتمع الكفاية والعدل ، التشريعات الجامدة تنهار وذلك فإن ملائمة التشريعات لظروف البيئة أمر ضروري لفاعليتها وبقائها .
- والتشريع من أدوات المجتمع لإحداث التغيير .

المحاضرة الخامسة

العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية

❖ العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية:

✓ يتميز عصرنا الحالي باهتمام متزايد من جانب كثير من المجتمعات بتوفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين عن طريق برامج تقوم بها المجتمعات، وتشريعات تصدرها ، تضمن لمواطنيها الرعاية الاجتماعية المطلوبة ويحدث ذلك في كل المجتمعات رغم اختلاف الهدف من توفير هذه الرعاية .

✓ ويستلزم توفير الرعاية الاجتماعية لمواطني أي مجتمع أن تتضمن سياسته العامة سياسة اجتماعية واضحة تحدد أهداف المواطنين في ضوءها ويقترح التخطيط اللازم لتحقيق هذا الأهداف في إطارها ثم تأتي العلاقة القوية والتأثير المتبادل بين كل السياسة الاجتماعية وأهداف المجتمع والتخطيط لأنه الأسلوب العلمي الذي يساعد على تحقيق أهداف المجتمع في إطار سياسته الاجتماعية المنبثقة عن سياسته العامة .

✓ ومن المعروف أن لكل دولة سياستها العامة التي تستمد وجودها ومفاهيمها واتجاهاتها من أيديولوجية الدولة وأسلوب حياتها وقيمتها ومعاييرها ودرجة تطورها ومواردها وإمكانياتها وأهدافها ومشاكلها واحتياجاتها موقعها الجغرافي إلى غير ذلك من العوامل .

✓ وينبثق عن السياسة العامة سياسات فرعية يختص كل منها بميدان أو مجال معين مثل: السياسة الزراعية – الصناعية – التعليمية – الاجتماعية ، وتقوم الدولة بعمل المشروعات وإصدار التشريعات التي تعمل على تحقيق الأهداف التي يراد تحقيقها في كل مجال من المجالات التي تختص بها السياسات الفرعية المنبثقة عن السياسات العامة للدولة .

✓ السياسة الاجتماعية قد تتجه إلى شمول كل المواطنين بالرعاية الاجتماعية وقد تتجه في أحيان أخرى إلى حصر المستفيدين في فئات معينة وقد تتجه على كافة الحد الأدنى لاحتياجات الفرد ، كما تتجه إلى توفير حياة كريمة للفرد فوق المستوى الأدنى ، وتولد مايسمى برفاهية الجنس البشري .

✓ تشير السياسات الاجتماعية إلى سياسة اهتمام الحكومة بالخدمات المباشرة لرعاية المواطنين والتي تقدم لهم في خدمات أو دخل ، وبناء على ذلك فإنها تركز على المساعدات العامة وخدمات الرعاية الصحية وسياسة الإسكان .

✓ والسياسة الاجتماعية تشمل على عدة مجالات كالضمان الاجتماعي والتعليم والرعاية الصحية والمسنين والخدمات الاجتماعية تلعب دوراً في حسن تقديم الخدمة في تلك المجالات .

✓ والخدمة الاجتماعية مقسمة ليست بالنسبة لأغراضها وإنما بالنسبة لطرقها إلى ثلاث طرق معترف بها هي خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع .

✓ ويمكن القول بأن هناك علاقة بين السياسة الاجتماعية الحكومية ومهنة الخدمة الاجتماعية الحديثة فتدخل الحكومة ومهنة الخدمة الاجتماعية في مواجهة المشكلات الاجتماعية بهدف : (الوقاية والعلاج) وجعل مهنة الخدمة الاجتماعية تدرك أهمية السياسة

الاجتماعية الحكومية واهتمت بها وأصبحت ميداناً هاماً من ميادين التخصص في المهنة وأصبح هناك أخصائيو اجتماعيون لرسم ومتابعة وتقويم السياسة الاجتماعية الحكومية .

❖ هناك مجموعة أساسية من الحقائق والاتجاهات التي تقوم عليها مهنة الخدمة الاجتماعية :

1. أصبح الأخصائي الاجتماعي قائداً مهنياً يتطلب نوعاً مميزاً من الإعداد المهني بحيث يصبح ملماً بمجموعة أساسية من العلوم التي تتصل بالإنسان والمجتمع .
2. رفاهية المواطنين ترتبط برفاهية المجتمع والاهتمام بالمجتمع وتنميته من النواحي الاقتصادية والاجتماعية يحقق النهوض بالمواطنين أيضاً والعكس صحيح .
3. رفاهية المجتمع يجب أن تتم بالاهتمام بجميع الفئات المجتمعية دون تمييز أو تفرقة .
4. المجتمع المحلي هو أهم الوحدات المجتمعية ويجب أن يحصل على مزيد من الاهتمام والرعاية في حدود السياسة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل .
5. أصبحت مسئولية الرعاية الاجتماعية من المهام الرئيسية للحكومات في المجتمعات الجديدة والخدمة الاجتماعية لا تفصل عن الرعاية الاجتماعية ومجالاتها .
6. يجب أن تتجه مهنة الخدمة الاجتماعية نحو البحث العلمي وأن طرق المهنة وأدواتها ومبادئها وسائل لتحقيق الأهداف الإنسانية وهي الرفاهية الاجتماعية للجميع .
7. تقوم مهنة الخدمة الاجتماعية على فلسفة إنسانية وقيم أخلاقية بجانب أساليبها ومبادئها العلمية وتؤمن بحق الإنسان وقدرته على الحياة والأسلوب الديمقراطي .
8. على الحكومات الحديثة مسئولية مطلقة غير محددة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرفاهية للمواطنين جميعاً وهو جزء لا يتجزأ من فلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية .

ومن هذا المنطلق المتعلق باتجاهات المهنة بدأت العلاقة تقوى بين السياسة الاجتماعية المرسومة من قبل الحكومة وبين مهنة الخدمة الاجتماعية فاتجهت المهنة إلى دراسة تطورات السياسة الاجتماعية معرفة دوافعها حتى أصبحت بمضي الوقت ميدان هام من ميادين التخصص في المهنة .

❖ يمكن تحديد علاقة مهنة الخدمة الاجتماعية بالسياسة الاجتماعية والعكس على النحو التالي:

✓ أولاً: علاقة مهنة الخدمة الاجتماعية بالسياسة الاجتماعية:

- تعمل الخدمة الاجتماعية في مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية ولديها حصيلة كبيرة من المعلومات والخبرات نتيجة لصلات المهنة بالمواطنين (أفراد أو جماعات ومجتمعات) أو مواقف جماعية أو اتجاهات نابعة من بحوث ودراسات وتعمل على توضيح هذه الأمور للحكومات والهيئات لتعديل سياستها بما يتلاءم مع الواقع (عن طريق تعديل القرارات والقوانين) فتدخل الحكومة طرفاً في علاج ووقاية المجتمع من المشكلات الاجتماعية جعل المهنة تدرك أهمية السياسة .
- كثيراً ما تحدث أزمات في مواقف أو ظروف خاصة تدفع الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل سياستها الاجتماعية بتأثير تدخل مهنة الخدمة الاجتماعية وتقديم معاونتها ومشاركتها .

- تهتم الخدمة الاجتماعية ككل بضرورة إعداد الناس للمشاركة في المجتمع بواسطة إمدادهم بالمعلومات والإشارات حتى يكونوا على مستوى المشاركة في عملية وضع السياسة وأيضاً في مساعدتهم في الحصول على الخدمات الأخرى التي يحتاجونها بما يؤدي إلى تحقيق أفضل أداء لوظائف الأفراد وتحقيق أهدافهم وأهداف المجتمع المختلفة .
- تعمل الخدمة الاجتماعية في الظروف العادية في حدود السياسة الاجتماعية العامة وتقوم بمحاولاتها لحل المشكلات الاجتماعية والصعوبات التي تواجه المجتمع .

✓ ثانياً : علاقة السياسة الاجتماعية بمهنة الخدمة الاجتماعية:

- يؤدي إتباع السياسة الاجتماعية إلى تجنب أو الارتجال والشطط في رسم ووضع الخطط والبرامج والمشروعات . ويساعد على تهيئة المناخ المناسب لتحقيق الأهداف في تناسق وترابط مستمر بما يوطد أقدام المهنة ويؤكد أهميتها وفائدتها للمجتمع .
- توضح السياسة للمهنة اتجاهات ومجالات ومناهج العمل الاجتماعي في حدود أيديولوجية المجتمع عند الاشتراك في رسم وتحديد الخطط والبرامج والمشروعات .
- توضح السياسة للمهنة قواعد تحديد الأولويات أو مراحل التخطيط الأولي قبل التنفيذ والمتابعة والتقويم ، وتحديد الأهداف الجديدة .
- تعاون السياسة على ربط الأجهزة القائمة على تنفيذ البرامج والمشروعات الاجتماعية فتضع لها أسس العمل وتحدد لكل منها علاقاتها مما يساعد على وضع الخطوات والتنظيمات المناسبة .
- تعاون السياسة المهنة على تكثيل جهود القائمين على المهنة ومؤسساتها المتخصصة بما يحقق الأهداف .

مما تقدم يتضح لنا أن مهنة الخدمة الاجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الاجتماعية وأن كلتاهما تؤثر على الأخرى.

❖ القيم المهنية للأخصائي الاجتماعي لتحقيق السياسة الاجتماعية

✓ تعريف قيم الخدمة الاجتماعية:

- يمكن النظر إلى القيم باعتبارها **معيّاراً** تقارن على أساسه الأشياء أو الأفعال وعلى أساسه يكون مقبول أو غير مقبول ويرتبط المجتمع بهذه القيم ارتباطاً عاطفياً فهم يتقبلونها ويسيروا على هياتها في توجيه حياتهم وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بشئونهم .
- والقيم وثيقة الصلة بالنشاط المهني وخاصة بمهنة الخدمة الاجتماعية لأن عمل الأخصائي الاجتماعي يجعله أشد حساسية للقيم الاجتماعية. خاصة وأن هذا العمل قد يكون مع المجتمع الأكبر أو الجماعة الصغيرة أو الأسرة أو الفرد ، لأنه بغض النظر عن تدخل طبيعة الخدمة الاجتماعية فإن ممارستها يتم بتوجيهها بمجموعة من القيم حيث لا توجد مهنة أخرى تضع في اعتبارها قدرة وكرامة الإنسان والتنوع الثقافي للبشرية أكثر من مهنة الخدمة الاجتماعية .

✓ وتعرف قيم مهنة الخدمة الاجتماعية بأنها:

مجموعة المعتقدات والمعايير التي يكتسبها الأخصائي الاجتماعي باعتبارها موجه لتحفيز الممارسة المهنية تجاه كل من العملاء ، الزملاء في المهنة والمؤسسات والمجتمعات ككل.

❖ أهم القيم التي يلتزم بها الأخصائي الاجتماعي :

ومن أهم القيم التي يجب أن يلتزم بها الأخصائيون الاجتماعيون وتسهم في إرساء دعائم السياسة الاجتماعية في المجتمع القيم التالية :

• **القيمة الأولى:** التأكد على التزام المجتمع بتوفير فرص متكافئة لنمو وتطور أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى توفير الموارد والخدمات لمساعدة الناس على تغطية وتلبية حاجاتهم وتجنب المشكلات التي تواجههم كالجوع ، نقص الإسكان ، المرض ، مع توفير فرص متساوية للمشاركة في تشكيل المجتمع والارتقاء به .

• **القيمة الثانية:** الالتزام بأن جميع أفراد المجتمع لهم الحق في أن يقرروا بأنفسهم ما يريدوا أن يفعلوا (حق تقريرهم المصير لشؤون حياتهم). وهذا التوجيه يمكن تبريره في ضوء مبدأ أساسي مؤداه أن جميع الأفراد يجب أن يحترموا كآدميين يتمتعون بالعقلانية والحرية في تقرير مصيرهم .

• **القيمة الثالثة:** التأكد على التعاون بين المواطنين مما يسهم في تحسين ظروفهم والمكافحة من أجل توفير فرص عادلة بين الأفراد خاصة المضطهدين ومساعدتهم على التخلص من الخوف وزيادة شعورهم بالمساواة وتقليل الظلم الاجتماعي بينهم .

• **القيمة الرابعة:** الالتزام بإعطاء الأولوية القصوى للفرد في المجتمع مع الالتزام بالتغيير الاجتماعي لإشباع الحاجات مع احترام وتقدير الاختلافات بين الأفراد والتعهد تحسين قدراتهم لمساعدة أنفسهم ، وبذل الجهد نيابة عنهم في حالات الإحباط مع الالتزام بالعدالة الاجتماعية .

• **القيمة الخامسة:** الاهتمام بالفقراء والمضطهدين وأولئك الذين يتألمون ويعانون مع المحافظة على حق كل إنسان في تلقي الخدمات وجعل المؤسسات أكثر إنسانية وأكثر استجابة لاحتياجات البشر .

• **القيمة السادسة:** مراعاة القوى السياسية الظروف الاقتصادية و الاتجاهات السكانية والتغيرات التكنولوجية التي يمر بها المجتمع ، مع الاهتمام والتركيز على قضايا النساء واهتماماتهم خاصة أن المهنة تخدم كثير من الفقراء والنساء الأكثر عرضة للخطر أو سوء معاملتهن .

• **القيمة السابعة:** الإيمان بحق كل الناس في الرعاية الصحية والغذاء والإسكان وغير ذلك من حقوق إنسانية والوقوف في وجه كل أشكال التمييز والظلم ، مع التأكيد على حق كل إنسان في الحصول على أقصى قدر من المساعدة عندما تواجهه أي مشكلة .

• **القيمة الثامنة:** حق المواطن في توفير العدالة الاجتماعية على أساس ثلاث مكونات:

○ **العدالة القانونية :** التي تربط بما يجب على الفرد نحو المجتمع.

○ **العدالة الجماعية :** التي تربط بما يجب على الفرد نحو بعضهم.

○ **العدالة في التوزيع:** التي تربط بما يجب على المجتمع نحو أفراده ، حيث تتضمن القرارات المرتبطة بتوزيع الثروات على سكان

المجتمع .

تعتبر تلك القيم موجّهات تحدد أنماط سلوك الأخصائيين الاجتماعيين وأفعالهم و تفضيلاتهم واختياراتهم لبدائل من البدائل نحو غايات أو أنماط سلوكية تتضمن مستويات تصرفهم والمبادئ المرشدة لسلوكهم ، وتوضيح أغراض وأنماط الممارسة المهنية وما تتضمنه من أدوار ومبادئ تحقق المسؤوليات المهنية التي يجب أن يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون لإرساء معالم السياسة الاجتماعية في المجتمع وتحقيق أهدافها .

المحاضرة السادسة

تعريف صنع وصياغة السياسة الاجتماعية

يمكن توضيح بعض التعاريف التي تعرض لتحديد مفهوم صنع السياسة الاجتماعية ، ومن هذه التعريفات:

• التعريف الأول:

هي الخطوات والعمليات التي تقوم بها الأجهزة الفنية والسياسية للتوصل إلى صياغة قرارات تحدد الأهداف الإستراتيجية ومجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل الذي تتضمنه السياسة الاجتماعية.

• التعريف الثاني:

عمل جماعي يمثل نمط من الأفعال التي تستمر خلال فترة زمنية معينة لتأتي قراراتها في النهاية ممثلة لمجموعة من الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

• التعريف الثالث:

الخطوات التي تتبع للوصول لأفضل السياسات في ضوء فهم الواقع وتفسيره وتقييمه ثم العمل على وضع أسس التغيير والتطوير في ضوء مقتضيات الحاضر والمستقبل الزمني والمكاني لتحقيق أهداف المجتمع.

ومن التعاريف السابقة يتضح أن المقصود بصنع السياسة الاجتماعية يتضمن :

❖ (التعريف الاجرائي لصنع السياسة الاجتماعية) مهم .

- مجموعة من العمليات والخطوات التي تستمر خلال فترة زمنية معينة.
- تتضمن تلك العمليات وجود اهتمام بقضية ما ، ثم تتصاعد العمليات حتى تصل إلى عمل منظم في دراسات وبحوث ، للوقوف على الحقائق وصياغة أهدافه وبرامجه عن طريق الأجهزة الفنية والسياسية المسئولة عن ذلك.
- تصاغ تلك القرارات في النهاية وتصدق عليها السلطة التشريعية لتصبح مجموعة من الخطوط المرشدة والموجهة في المجتمع لتحديد الأهداف الإستراتيجية ومجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل الذي يحقق الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها وفقاً لأيدلوجيته (أي غاياته) .
- إن صنع السياسة الاجتماعية أشمل وأعم من صياغتها حيث أن صياغة السياسة تعتبر آخر مرحلة من مراحل صنعها.

❖ أهمية صنع وصياغة السياسة الاجتماعية

هناك ضرورة ملحة للاهتمام بعملية صنع السياسة الاجتماعية في أي مجتمع ويرجع ذلك إلى أسباب منها:

السبب الأول:

إن صنع السياسة على أساس علمي يجنب المجتمع من الوقوع في الأخطاء نتيجة الارتجال والتخبط في رسم الخطط ووضع البرامج والمشروعات الاجتماعية نظراً لأنها ستكون نابعة من سياسة اجتماعية واقعية في إطار ظروف المجتمع .

السبب الثاني:

إن إتباع الخطوات العلمية في الوصول إلى صنع سياسة اجتماعية ملائمة للمجتمع يعاون المسؤولين على رسم الخطط في إطار القواعد والاتجاهات التي تتضمنها السياسة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى للمجتمع.

السبب الثالث:

يسهم صنع السياسة الاجتماعية في التوصل للأهداف والاتجاهات التي تتضمنها السياسة الاجتماعية وإعادة صياغة القضايا التي تتضمنها وتحقيق الارتباط بين البيانات المتاحة وسلطة إصدار القرارات السياسية المحققة للأهداف المجتمعية .

السبب الرابع:

ضمان واقعية السياسة الاجتماعية بمشاركة كافة القوى المسؤولة عن صياغتها سواء كانوا باحثين ، مستشارين ، تنفيذيين ، سياسيين ، فنيين والتوصل للأفضل في ضوء المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر على صنع السياسات وصياغتها.

السبب الخامس:

ضمان التنسيق والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني مع الدولة بمؤسساتها في تحديد أبعاد السياسة الاجتماعية ورسم صياغة هذه السياسات بأهدافها وتوجهاتها في مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة بما يتضمنه ذلك من ارتباط السياسة الاجتماعية بالواقع المجتمعي والتعبير عن الحاجات الحقيقية لأفراد المجتمع والمشاركة الحكومية والأهلية في صياغتها.

❖ نماذج صنع السياسة الاجتماعية:

1. نموذج " ألن والكر " (Alan Walker)
2. نموذج " بيرلمان وجورن " (Perlman & Gurin)
3. نموذج " نيل جلبرت وهاري سبكت " (Neil Gilbert & Harry Spect)

• النموذج الأول : نموذج " ألن والكر " (Alan Walker)

حدد نموذجه لصنع السياسة في ثلاث مراحل هي :

1. مرحلة وضع السياسات الاجتماعية
2. مرحلة تنفيذ السياسات الاجتماعية
3. مرحلة تقويم السياسات الاجتماعية .

• النموذج الثاني : " بيرلمان وجورن " (Perlman & Gurin)

يتضمن خمس مراحل هي :

1. تعريف وتحديد المشكلة .
2. إقامة بناء وقنوات الاتصال والتعريف بالمشكلة.
3. دراسة الحلول والتوقعات البديلة وتبني السياسة.
4. تحديد وتنفيذ برامج تحقق السياسة.
5. التغذية العكسية (الرجع).

• النموذج الثالث : نموذج " نيل جلبرت وهاري سبكت (Neil Gilbert & Harry Spect) - هام

ويتضمن هذا النموذج ثمان مراحل هي :

١. تحديد المشكلة .
٢. تحليل المشكلة.
٣. إبلاغ الجمهور .
٤. تطوير وتنمية أهداف السياسة.
٥. بناء التأييد الشعبي والشرعية.
٦. مرحلة تصميم البرامج.
٧. التنفيذ.
٨. التقييم.

✓ وفيما يلي شرحاً لمراحل النموذج الأخير لنيل جلبرت وهاري سبكت:

○ المرحلة الأولى (تحديد المشكلة) :

وترتبط بالقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤسسية والمهام التي يجب أن تتجز خلال هذه المرحلة هي الحصول على البيانات الخاصة بالحاجات غير المشبعة وتسجيلها واكتشاف الفجوات في الخدمات كأساس لتحديد المشكلة أو المشكلات الموجودة أو الحاجات غير المشبعة .

والدور المهني المرتبط بتلك المرحلة هو تقديم خدمات مباشرة أي حل مؤقت للمشكلة عن طريق الخدمات المباشرة مع وضع تصور مقترح لسياسة لحل المشكلة ويرتبط ذلك بأدوارهم كمدافعين ووسطاء اجتماعيين ويتطلب ذلك فهمهم لديناميات نظام ونسق الرعاية ومؤسساته المتكاملة .

○ المرحلة الثانية (تحليل المشكلة) :

بعد تحديد المشكلة فإنه يلزم وضع برنامج منظم لتجميع المعلومات وتحليلها عن المشكلة القائمة وطبيعة المتأثرين بها والفئة العمرية لهم أي جمع بيانات امبيريقية عن المشكلة ، وتحتاج تلك المرحلة إلى الاستعانة بالباحثين الاجتماعيين لإجراء البحوث والمسح الاجتماعي .

○ المرحلة الثالثة إبلاغ الجمهور (جذب الفئة المستهدفة) :

وتلك المرحلة تهتم بعرض المشكلة بشكل يجذب اهتمام وانتباه الأطراف وثيقة الصلة بالموضوع. والدور المهني هنا لتنظيم المجتمع عن طريق استخدام أدواته بين عقد اجتماعات وندوات والحث على حل المشكلة ومن هنا فإن الاستعانة في تلك المرحلة تكون بأخصائي تنظيم المجتمع .

○ المرحلة الرابعة (صياغة وتنمية أهداف السياسة) :

بعد أن أكدت الخطوات السابقة على أن هناك وعي ببعض المشكلات أو الحاجات غير المشبعة وأن لدينا معلومات عن تلك المشكلات فإن النقطة التي نصل إليها عن طريق المناقشة هي وجود كثير من الحلول لتلك المشكلة. والدور هنا يكون للمخططين الاجتماعيين حيث تكون المهمة هي تحديد الأهداف الاستراتيجية لمواجهة المشكلة مع مراعاة أن يتوافر في تلك الأهداف القدرة على التنبؤ والتوقع ونتاج هذه المرحلة هو عبارة عن بيان يتضمن الأهداف العريضة التي يجب تحقيقها .

○ المرحلة الخامسة (بناء التأييد الشعبي والشرعية) :

حيث يجب أن تبذل الجهود أثناء وبعد عملية صياغة الأهداف للتأثير على الجمهور والحصول على تأييده للأسلوب الهام للعمل المقترح. والمهام الرئيسية في تلك المرحلة هي تشجيع القيادات والتفاوض من أجل تحقيق الاتفاق ، ويعتبر المنظم الاجتماعي هو أقدر المهنيين على تحقيق ذلك من خلال تعامله مع الجمهور المستفيد .

○ المرحلة السادسة (تخطيط وتصميم البرامج) :

وفيها تتحول الأهداف الإستراتيجية إلى إجراءات عمل عن طريق اقتراح عدد من البرامج التي يمكن أن تحقق الأهداف والمفاضلة بينها والتوصل لبرنامج موضوع قابل للتنفيذ الفعلي وخطط للعمل تحدد المسؤولية والبناء التنظيمي والتمويل والبرنامج الزمني والجهاز المسئول عن التنفيذ .

وتقع مسؤولية تصميم البرنامج على المخططين في إطار أهداف السياسة التي تم الاتفاق عليها .

○ المرحلة السابعة (التنفيذ والتطبيق) :

وفي تلك المرحلة يتم تنفيذ البرنامج الذي تم تصميمه لإنتاج وتوفير الخدمات وتوزيعها على المستفيدين وتقع مسؤولية تلك المرحلة على الإداريين والفنيين أو المهنيين المسئولين عن التنفيذ مراعين الأولويات التي تم الاتفاق عليها لزيادة استفادة المستحقين فعلاً للخدمات .

○ المرحلة الثامنة (التقدير والتقييم) :

ويقصد به تقييم كل المراحل السابقة عن طريق رجال البحث العلمي والمتخصصين في التخطيط والسياسة وخبراء الخدمات المباشرة للتنبؤ بما يمكن أن يتحقق من أهداف السياسة في ضوء الظروف المجتمعية والوسائل المحددة لتنفيذها ، حيث يتوقف نجاح تلك البرامج على ما تحققة من أهداف أي تقدير مسبق لتأثير السياسة وعائدها .

✓ من خلال العرض السابق لمراحل صنع السياسة يتضح ما يلي:

- إن وضع سياسة الرعاية الاجتماعية عملية معقدة تتضمن التلاحم بين عديد من التخصصات لنجاح عملية صنع السياسة وصياغتها.
 - إن عملية تكوين السياسة ليست قاصرة على المخططين الاجتماعيين فقط بل هناك تخصصات أخرى مثل خبراء الخدمات المباشرة كالأطباء والمهندسين والمعلمين وكذلك هناك دور الباحثين الاجتماعيين ودور للمتخصصين في طريقة تنظيم المجتمع كذلك لرجال الإدارة .
 - أنه على الرغم من ضرورة تلاحم جهود كل من المشتركين في صياغة السياسة إلا أن كل مرحلة من تلك المراحل يظهر فيها تركيز أكثر على أحد الأدوار المهنية .
- ويمكن توضيح ذلك فيما يلي :

١. مرحلة تحديد المشكلة خبراء الخدمات المباشرة .
٢. مرحلة التحليل الباحثين الاجتماعيين .
٣. مرحلة إبلاغ الجمهور المتخصصين في تنظيم المجتمع .
٤. مرحلة صياغة أهداف السياسة المخططين الاجتماعيين .
٥. مرحلة بناء التأييد الشعبي المتخصصين في تنظيم المجتمع .
٦. مرحلة تصميم البرامج المخططين .
٧. مرحلة التنفيذ والتطبيق المتخصصين في الإدارة والخدمات المباشرة.
٨. مرحلة التقدير والتقييم الباحثين وخبراء الخدمات المباشرة .

- أنه لا بد من مراعاة كل من المهام التفاعلية والمهام التكتيكية عند صنع السياسة حيث أن العمليات التفاعلية تتضمن العمليات السياسية حيث أن العمليات التفاعلية تتضمن العمليات السياسية والاجتماعية الموجودة في نسق المجتمع مثل التحديد أو التعريف بالمشكلة والعمل المناسب لكي تستطيع أن تكون العلاقات التي تتفاعل مع بعضها لتنظيم مختلف الجهود الجماعية المبذولة نحو حل المشكلة .
وأيضاً المهام التكتيكية التي تعني بتحديد المشكلات وتحليل أسبابها وتصميم الخطط التي يمكن من خلالها مواجهة تلك المشكلات .

المحاضرة السابعة

العوامل المؤثرة في صنع السياسة الاجتماعية

❖ المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية (٦ مشاركين) مهم ..

١. **الباحثون** : هم الذين يقومون بالعديد من البحوث والدراسات التي تدور حول المشكلات الاجتماعية والعمل على توفير المعلومات المرتبطة بصنع السياسة الاجتماعية وتقديم العوامل وتوضيحها واقتراح مداخل جديدة لصانعي السياسة ليقوموا بوضع السياسة في ضوء الحقائق والظروف والقيم المجتمعية .
٢. **المستشارون** : هم الذين يقدمون المشورة والنصح في أي مرحلة أو عملية من عمليات الوصول إلى القرارات الخاصة بصنع السياسة الاجتماعية.
٣. **التنفيذيون** : هم الذين ينفذون البرامج والمشروعات التي تحقق أهداف السياسة مثل موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والأخصائيين الاجتماعيين الذين يعتبرون حلقة وصل بين المشرعين والمستفيدين بالإضافة إلى كل العاملين الذين يضعون البرامج التي تتضمنها السياسة موضع التنفيذ .
٤. **جماعات الضغط أو المدافعون** : هي القوى المجتمعية التي تدافع عن مصالح معينة واهتمامات خاصة مثل بعض الجمعيات النسائية التي تطالب بتحسين وضع المرأة ، والتنظيمات النقابية والمهنية التي تسعى لتحقيق مصالح خاصة بأعضائها خاصة جماعات الضغط التي لها تأثير على صنع واتخاذ القرارات في المجتمع .
٥. **الفنيون الاجتماعيون والمهنيون** : سواء كانوا مخططين اجتماعيين أو خبراء تنظيم مجتمع أو إداريين وهم الذين يقومون بأدوارهم في المراحل المختلفة لصنع السياسة.
٦. **الأجهزة التشريعية والتنفيذية في الدولة** : هو الجهاز الموكل له اتخاذ القرارات المجتمعية الأساسية إلى جانب أنه يملك القوة الجبرية لتنفيذ القرارات.

❖ العوامل المؤثرة في صنع السياسة الاجتماعية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في صنع وتحديد السياسة الاجتماعية هي:

- ✓ **العامل الأول: مدى توفر البيانات اللازمة** لصنع السياسة سواء كانت متعلقة بالتعرف على منظمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع وتأديتها لوظائفها أو المشكلات والحاجات غير المشبعة من ناحية والموارد التي يمكن أن تستخدم في إشباعها من ناحية أخرى .
- ✓ **العامل الثاني: فلسفة الإصلاح الاجتماعي** في المجتمع وتأثير تلك الفلسفة على نمط الرعاية الاجتماعية السائد بها .
- ✓ **العامل الثالث : أسلوب ومنهجية اختيار ميادين العمل لتحديد الفئات** التي تعمل معها السياسة لتحقيق أهدافها وأولوية تحديد استعادة تلك الفئات .
- ✓ **العامل الرابع: اختيار المشكلات التي لها الأولوية في المجتمع** في ضوء حدة المشكلة والمتأثرين بها والموارد والزمن المتاح لمواجهتها .
- ✓ **العامل الخامس: مدى توفر الفرص للمشاركة الشعبية في صنع السياسة** أو استثثار فئة ذات نفوذ مجتمعي في السيطرة على صنع السياسة لمصلحتها وأسلوب العمل الذي يتبع لتحقيق الأهداف .

- ✓ **العامل السادس:** مدى توفر كوادرات فنية لديها وضوح فكري يتعلق بتحديد أهداف السياسة وأولويات البرامج والمشروعات واحتياجات المجتمع حتى تكون السياسة معبرة عن تلك الاحتياجات مستهدفة إشباعها في ضوء أسس موضوعية حقيقية .
- ✓ **العامل السابع :** الإطار الثقافي السائد في المجتمع وما يحتويه من نسق قيمي واتجاهات أيديولوجية تحدد نمط الخدمات التي تتضمنها السياسة ومدى تدخل الدولة لتوفير تلك الخدمات .
- ✓ **العامل الثامن: الأهمية التي يعطيها سكان المجتمع** لما سوف يترتب على تطبيق السياسة وكذلك تكلفة تنفيذها ومدى تناسب التكلفة مع العائد المتوقع من تنفيذ السياسة.

❖ المقومات التي تؤدي إلى صنع سياسة ناجحة.

حتى يمكن " صنع " والوصول إلى وضع السياسة الاجتماعية بحيث تحقق أهدافها يجب أن تتوفر المقومات التالية:

- ✓ **المقوم الأول :** أن تمر بالخطوات والمراحل اللازمة لصنع السياسة في تكامل بينها بداية من تحديد المشاكل الأساسية في المجتمع وارتباطها بالقوى المؤثرة فيها ثم تحليل تلك المشاكل ووضع برنامج لتجميع المعلومات ثم عرض المشكلة على الجماهير وتحديد بدائل لحل المشكلات ثم اختيار البديل الأمثل وأخيراً تصميم برنامج قابل للتنفيذ بما يسمح بتقويمه والتعرف على مدى ما حققه من أهداف محددة .
- ✓ **المقوم الثاني: أن يكون هناك تكامل وتعاون بين المشاركين** في صنع السياسة سواء الباحثين أو المستشارين أو التنفيذيين أو الفنيين من مخططين وخبراء وإداريين من ناحية وبين الأجهزة التشريعية والتنفيذية من ناحية أخرى لاتخاذ القرار الأمل في صنع السياسة مع إتاحة الفرصة لتقوية مؤسسات المجتمع المدني في تعبئة الجهود الشعبية للصالح العام وعوداً للدولة في رسم وصياغة بناء السياسة الاجتماعية .
- وهذا يعني ضرورة تحقيق التوازن بين كل القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني في رسم وصياغة سياسة اجتماعية مواتية تتوافق مع حاجات الواقع المجتمعي .
- ✓ **المقوم الثالث: تحديد المبادئ** التي في ضوئها سيتم تحديد السياسة وهي ترتبط بالنظرية التي ينطلق منها المجتمع في تقديم وتوفير الخدمات الاجتماعية لأفراده حتى يكون وضع السياسة في إطار تلك المبادئ المتفق عليها مسبقاً .
- ✓ **المقوم الرابع: مراعاة السياق المجتمعي** الذي يتم داخله وضع السياسة وما يمر به المجتمع من متغيرات وخصائص تحدد أولويات الاهتمام في السياسة المقترحة خاصة ما يتعلق منها بالنسق السياسي ، وآراء الساسة وقراراتهم ، ونتائج تنفيذ السياسات السابقة إلى جانب احتياجات ورغبات المواطنين وموارد المجتمع بصفة عامة ، بالإضافة للعوامل الخارجية التي تؤثر على صنع السياسة خاصة وأن صنع السياسة في مجتمع ما يتأثر بالعوامل والمؤثرات العالمية وعلاقة المجتمع بغيره من المجتمعات في إطار محددات سياسته الخارجية .
- ✓ **المقوم الخامس: ضرورة وجود نظام كفاء للاتصالات يسمح بالتدفق المستمر في سهولة ويسر للمعلومات** والبيانات المتنوعة بين مختلف الوحدات المشتركة في صنع وصياغة السياسة بما يسهم في التوصل إلى القرارات السليمة التي تمكن من صنع وصياغة أفضل السياسات الاجتماعية التي تحقق أهداف المجتمع .

المحاضرة الثامنة

دور الأخصائي الاجتماعي في وضع وتنفيذ وتقييم السياسة الاجتماعية

أدوار الأخصائي الاجتماعي في وضع وتنفيذ وتقييم السياسة الاجتماعية :

- تحديد دور الأخصائي الاجتماعي في **صنع وصياغة** السياسة الاجتماعية
- تحديد دور الأخصائي الاجتماعي في **تنفيذ** السياسة الاجتماعية
- تحديد دور الأخصائي الاجتماعي في **متابعة** وتقييم السياسة الاجتماعية

وفيما يلي توضيحاً لتلك الأدور :

❖ دور الأخصائي الاجتماعي في صنع وصياغة السياسة الاجتماعية.

- المقصود بصنع السياسة الاجتماعية :
 - الخطوات التي تقوم بها الأجهزة الفنية والسياسية والتشريعية للتوصل لصياغة قرارات تحدد الأهداف الإستراتيجية ، ومجالات الرعاية الاجتماعية ، والاتجاهات الملزمة ، وأسلوب العمل لتحقيق أهداف المجتمع .
- بينما يقصد (بصياغة) السياسة الاجتماعية :
 - عملية ديناميكية ترتبط بالوصول إلى قرار تكتسب به السياسة الاجتماعية مشروعيتها بالتركيز على إعادة صياغة الأهداف أو تعديلها من خلال الوصول لاتفاق حولها ووضع الصورة النهائية والإجرائية لها .
 - ومن ثم فإن صنع السياسة (أعم وأشمل) من صياغتها ، حيث أن صياغة السياسة هي (آخر مرحلة من مراحل صنعها) .
 - ويمكن للأخصائيين الاجتماعيين القيام بدور في صنع وصياغة السياسة الاجتماعية سواء من خلال إسهاماتهم كأعضاء في المجالس النيابية والتشريعية التي تسهم في صنع السياسة في المجتمع أو عاملين بها أو ببعض المؤسسات الاجتماعية التي يمارسون علمهم بها وتضطلع بإحدى خطوات صنع وصياغة السياسة الاجتماعية .

☞ ويقوم الأخصائي الاجتماعي في هذا الدور في صنع وصياغة السياسة الاجتماعية بالمهام التالية :

- ✓ الدور والمهمة الأولى : **المساهمة في بلورة الأهداف وتقدير الاحتياجات المجتمعية** وتقييم فاعلية الخدمات القائمة وتحديد المشكلات الأكثر إلحاحاً من خلال الدراسات والبحوث الميدانية التي تهتم برصد الاحتياجات والمشكلات والظواهر المجتمعية وتشخيصها والتنبؤ بما سيحدث من مشكلات مستقبلية ، والوصف الدقيق للظروف القائمة المراد تغييرها والظروف المستهدفة والوصول إليها ، بالإضافة إلى القيم التي يستند عليها في صنع وصياغة السياسة الاجتماعية من خلال اتصال الأخصائيين بأفراد المجتمع للتعرف على احتياجاتهم غير المشبعة ومشكلاتهم وموارد المجتمع وبناء القوة فيه والقيم الاجتماعية والثقافية التي قد تؤثر على صنع وصياغة السياسة الاجتماعية.

✓ **المهمة الثانية :** يمكن اعتبار الأخصائيين الاجتماعيين همزة وصل بين المواطنين والأنظمة الاجتماعية حتى يتم التكيف والتوافق المتبادل بينهما ، لذلك يمكن للأخصائيين الاجتماعيين المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بصنع وصياغة السياسة الاجتماعية لضمان تحقيق أكبر قدر مستطاع من التوازن ومتطلبات وقدرات الأنظمة الاجتماعية عن طريق اشتراك الأخصائيين الاجتماعيين الذين يشغلون مناصب عليا في السلطة التشريعية أو كممثلين عن التنظيمات المهنية كقنابة المهن الاجتماعية أو أعضاء في الأجهزة السياسية التي تتخذ تلك القرارات بما يمكنهم بما يتوفر لديهم من معارف ومهارات من المساهمة في التوصل لأفضل السياسات .

✓ **المهمة الثالثة :** يساهم الأخصائيون الاجتماعيون في مساعدة القيادات والأجهزة المجتمعية المختلفة التي يعملون بها في إتباع الخطوات العلمية لإحداث تغيير في السياسة الاجتماعية ، خاصة إذا كان هناك أوجه قصور أو ثغرات في السياسة الاجتماعية وشعر المجتمع بذلك ووضحت الرغبة القومية من القادة والمسؤولين في إحداث تغييرات اجتماعية ، وبذا يعطي الأخصائيون الاجتماعيون اهتماماً إلى الجماعات المهنية التي تحرك السياسة أي مساعدة صانعي القرارات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية بإعطائهم البيانات الكافية التي تسمح لهم باتخاذ قراراتهم بصورة رشيدة.

✓ **المهمة الرابعة :** المساهمة في اقتراح البدائل المتاحة للسياسات المقترحة واختيار أفضل البدائل والحلول لتحقيق الأهداف التي تم صياغتها لتلك السياسات واتخاذ القرار لصياغة أفضلها بالاعتماد على :

أولويات وأفضليات المجتمع ، الجدوى السياسية ، الجدوى الاقتصادية ، الجدوى الاجتماعية لتحقيق أقصى إشباع في إطار المتاح من الموارد .

✓ **المهمة الخامسة :** تشجيع سكان المجتمع عامة ومؤسسات المجتمع المدني بصفة خاصة للمشاركة بدور فعال ونشط في الإجراءات الديمقراطية المرتبطة بخطوات صنع السياسة وفقاً لمستويات ومتطلبات تلك المشاركة بما يسهم في صياغة السياسة الاجتماعية بحيث تكون أكثر تعبيراً عن الاحتياجات الأساسية والمشكلات الفعلية والقضايا المجتمعية التي تهم غالبية المجتمع وتؤثر عليهم .

❖ دور الأخصائي الاجتماعي في تنفيذ السياسة الاجتماعية :

• تعريف تنفيذ السياسة الاجتماعية هي:

- ترجمة الخطط التي توضع لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية إلى برامج ومشروعات يتم تنفيذها من خلال المؤسسات الحكومية والأهلية المسؤولة عن توفير الخدمات التي تستهدف السياسة توفيرها للمواطنين في المجتمع .
- ويمكن للأخصائيين الاجتماعيين القيام بدورهم في تنفيذ السياسة الاجتماعية من خلال عملهم في المؤسسات الاجتماعية والحكومية التي تضطلع بمسؤوليات في هذا المجال .

⌘ مهام ودور الأخصائي الاجتماعي في تنفيذ السياسة الاجتماعية :

✓ **المهمة الأولى:** يساهم الأخصائيون الاجتماعيون في اقتراح المشروعات والبرامج التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية ووضعها في أطر تخطيطية يمكن تنفيذها بناء على ما يجري من تحديد للأولويات وذلك بالاستعانة باللجان التي تشكل من القيادات الشعبية والسياسية والفنية في المجتمع لوضع المشروعات والبرامج التي تتضمنها الخطة في صورتها النهائية والقابلة للتنفيذ في إطار أهداف المجتمع والاتجاهات والمبادئ العامة .

✓ **المهمة الثانية:** يشارك الأخصائيون الاجتماعيون في ترجمة الخطط التي تحقق السياسة الاجتماعية إلى برامج ومشروعات يمكن تنفيذها وذلك من خلال دراسة إجراءات تنفيذ الخطة على كافة المستويات وفي قطاعات الخدمات المتعددة وفقاً للمؤسسة التي يعمل بها الأخصائي الاجتماعي .

✓ **المهمة الثالثة :** قيام الأخصائي الاجتماعي من خلال عمله في المؤسسات الاجتماعية بتوفير المعلومات اللازمة للمواطنين عن طبيعة الخدمات التي توفرها تلك المؤسسات وشروط حصولهم عليها ومساعدتهم في الحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها في إطار قيامهم بدورهم في تحمل مسؤولية إدارة المنظمات الاجتماعية وتوضيح المناطق المحرومة من الخدمات كما يمكنه القيام بالوساطة بين المنظمات المسؤولة عن تقديم الخدمات التي تتضمنها السياسة الاجتماعية من ناحية والمواطنين من ناحية أخرى لتحسين الأحوال في تلك المناطق بما يحقق أهداف المواطنين .

✓ **المهمة الرابعة :** قيام الأخصائي الاجتماعي بدوره كمدافع يمارس الوساطة الاجتماعية كوظيفة مطلوبة في حالة وجود حرمان لبعض الفئات المجتمعية المستحقة للخدمات و البرامج التي تسعى السياسة الاجتماعية لتوفيرها لتصحيح الأوضاع التي أفرزت الحرمان ، أو الكفاح من أجل إنصاف المحرومين وحصولهم على الحقوق المشروعة مع توفير وتقديم الخدمات وتحسين اهتمامات المواطنين للحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها .

✓ **المهمة الخامسة :** يقوم الأخصائيون الاجتماعيون بدور في تنفيذ السياسة الاجتماعية بإتباع منهج التخطيط مع إعطاء اهتمام متوازن للجانبين الاقتصادي والاجتماعي وزيادة كفاءة البرامج .

❖ دور الأخصائي الاجتماعي في متابعة وتقييم السياسة الاجتماعية :

• **تعريف متابعة السياسة الاجتماعية :** هي الدور أو العمليات التي تتم للتأكد من أن تنفيذ السياسة الاجتماعية بما تتضمن من برامج ومشروعات يتم وفقاً للتخطيط المسبق لها باعتبارها عمليات ملازمة لكل مراحل السياسة الاجتماعية.

• **تعريف تقييم السياسة الاجتماعية :** هي التأثير الكلي أو الجزئي للبرامج والمشروعات التي تتضمنها السياسة الاجتماعية للتأكد من مدى النجاح في تحقيق أهدافها وبما تحدثه من تغيرات وتحققه من نتائج مقارنة بما كان من المتوقع أن تحققه.

○ الفرق بين المتابعة و التقييم :

١. المتابعة : عبارة عن مراقبة أو ملاحظة عن لسير التنفيذ والتسجيل المستمر لخطواته وحركته للاطمئنان على سلامة مسيرته ومطابقته لما خطط له في إطار البرنامج الزمني المحدد للإنجاز .

٢. التقييم : عملية نهائية يتم بعدها الانتهاء من تنفيذ البرامج والمشروعات بناء على قرار المتابعة .

⌘ مهام ودور الأخصائي الاجتماعي في متابعة وتقييم السياسة الاجتماعية : (خمس مهام) .

✓ **المهمة الأولى :** القيام بدراسة الأثر الاجتماعي للسياسات الجديدة من خلال التنبؤ بالأثر الذي سوف تتركه على الأوضاع الاجتماعية بما في ذلك البناء الاجتماعي وتوافر الخدمات وأثرها على اتجاهات المواطنين والرفاهية الاجتماعية لهم.

- ✓ **المهمة الثانية :** القيام بمتابعة السياسة الاجتماعية في مراحلها المختلفة وضماً وتنفيذاً للتعرف على مدى فاعليتها في إشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات في إطار العدالة الاجتماعية .
- ✓ **المهمة الثالثة :** تقييم الفائدة أو النتائج لأثر السياسات والبرامج التي تم تنفيذها .
- ✓ **المهمة الرابعة :** إجراء الدراسات الميدانية التي تهتم بالتعرف على مدى ملائمة السياسة الاجتماعية للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالمجتمع ، سواء من وجهة نظر المواطنين المستفيدين من البرامج والمشروعات التي تتضمنها السياسة أو وجهة نظر الخبراء والمهتمين من قيادات المجتمع والمساهمة في تطويرها عن طريق الدراسة والبحث وتجريب البرامج المتعلقة بمواجهة المشكلات الاجتماعية .
- ✓ **المهمة الخامسة :** قيام الباحثين والأكاديميين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية بتصميم الأدوات والمقاييس التي تمكن العاملين في مجالات السياسة الاجتماعية من قياس عائد البرامج والمشروعات التي تتضمنها الخطط التي تحقق أهداف السياسة الاجتماعية على أساس علمي واقعي .

الماضرة التاسعة

تعريف وأهداف تحليل السياسة الاجتماعية

مقدمة :

إن تحليل السياسات الاجتماعية يقع في إطار اهتمامات العلوم الاجتماعية بصورة عامة من خلال استخدام أشكال منهجية للبحث والتقويم ونماذج لتحليل السياسات التي تعتمد على (الكمي والكيفي) في الاختيار بين البدائل المتاحة للاختبار ، أو العوامل المؤثرة على صنع السياسة أو مخرجاتها بهدف تعديل أو إصلاح أو تغيير تلك السياسات بما يحقق الهدف .

وتنصب اهتمامات التحليل على السياسة الاجتماعية العامة باعتبارها السياسة الرسمية المكتوبة التي تنطلق من المؤسسات الحكومية ، أو على بعض السياسات الاجتماعية التي تهتم بفئة من فئات المجتمع (كسياسة رعاية الطفولة - سياسة رعاية الشباب - المسنين) .

أو تحليل بعض السياسات النوعية التي تهتم بإحدى المجالات الخدمية (كالسياسة الصحية - السياسة التعليمية - سياسة الإسكان) . وذلك بهدف وصف العمليات التي تتضمنها السياسة ومحتواها ، أو تحليل التكلفة والعائد ، أو تحليل اتجاهات السياسة ومجالات اهتماماتها ، أو التعرف على علاقتها بالسياسات الأخرى في إطار أيديولوجية المجتمع وأهدافه العامة .

وغالباً ما يواجه تحليل السياسة بصعوبات يرجع أغلبها إلى عدم وجود نموذج متفق عليه لتحليل السياسة خاصة السياسة الاجتماعية بالإضافة إلى تعدد الخلفيات العلمية والمهنية لمن يقومون بتحليل السياسات حيث أن بعضهم من الاقتصاديين وبعضهم من الاجتماعيين وآخرون من المتخصصين في العلوم السياسية .

• تعريف تحليل السياسة الاجتماعية :

○ علماء الاقتصاد :

ينظرون للسياسة الاجتماعية من منظور السوق ويعطون اهتماماً ما بتخصيص الموارد المادية فيما بين الحكومة والسوق والحياة الخاصة ، وربما يتركز الاهتمام على تحليل الموارد الضريبية وكيفية تحليلها لصنع تلك الأشكال من السياسة التي تحقق أفضل نتائج في إطار اختبار أفضل النظم الضريبية التي تحقق العدالة بين المواطنين في المجتمع موضوع السياسة .

○ الاجتماعيون من المتخصصين في (الاجتماع) :

يهتمون بالكيفية التي تؤثر بها السياسات الاجتماعية على النظم الاجتماعية والسلوك الاجتماعي في إطار اهتمامهم بتطوير فعالية تلك السياسات وما تتضمنه من برامج بناء على تقويم فعاليتها .

○ علماء السياسة :

ينظرون إلى السياسة الاجتماعية في إطار اهتمامها بالكيفية التي تعمل بها الحكومة على مستويات مختلفة وكيفية تأثير السياسات الحكومية على الحياة السياسية وتأثير السياق السياسي في المجتمع في تطوير وتنفيذ السياسة الاجتماعية .

○ الأخصائيون الاجتماعيون المتخصصون في (الخدمة الاجتماعية) :

هم الممارسين والأكاديميين الذين يهتمون بكافة الجوانب سواء ما يتعلق منها بالعوامل المؤثرة على صنع السياسة الاجتماعية في كافة مراحلها ، إلى جانب العوامل المتعلقة بصياغة السياسة أو تنفيذها أو تقييمها خاصة الجوانب التاريخية (السياق التاريخي والحضاري) والقيمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية ، والتأثير المتبادل بين السياسة الاجتماعية والسياسة العامة من ناحية والسياسات الخدمية والإنتاجية القائمة من ناحية أخرى ، وأخيراً الآثار المتوقعة والمترتبة على السياسة الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين في ضوء ما يتوفر لدى المجتمع من إمكانيات وما يعترضه من مشكلات .

● تعريف تحليل السياسة الاجتماعية (إجرائياً) . مهم .

١. مجموعة من العمليات الفنية التي يقوم بها متخصصون لديهم معارف وخبرات ومهارات مرتبطة بكيفية التحليل الكمي والكيفي للسياسة الاجتماعية في إطار النماذج المرتبطة بتحليل السياسات .

٢. ترتبط تلك العمليات بكافة عمليات السياسة الاجتماعية بدءاً من تحديد الأهداف الإستراتيجية حتى تحليل عائد تنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها السياسة مروراً بتحديد البديل الأمثل وتنفيذه في ضوء الظروف الداخلية والخارجية التي تؤثر على كل عمليات صنع وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسة الاجتماعية.

٣. يراعي التحليل ارتباط السياسة موضع التحليل بالسياسات الأخرى في المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين طبقاً لما تحدده المجتمعات من أولويات .

٤. يستهدف التحليل وصف وتقدير وتأثير السياسة الاجتماعية والعوامل المرتبطة بذلك التأثير بغرض التعديل أو الإصلاح أو التغيير أو الإبقاء أو اقتراح سياسات بديلة بما يحقق مستوى أفضل من الأهداف الاجتماعية المرتبطة بخدمات الرعاية الاجتماعية بمفهومها الشامل.

❖ أهداف تحليل السياسة الاجتماعية (٧) أهداف .

✓ **الهدف الأول :** تحديد طبيعة تأثير السياسة المتوقع الوصول إليها أو الناتجة عن تطبيقها فعلاً للاحتياجات والمشكلات الملحة لجميع فئات المجتمع سواء كانت تغيرات كمية أو كيفية في إطار ما صممت السياسة لتحقيقه باستخدام مقاييس نفسية واجتماعية وقياس اتجاهات المواطنين المستفيدين بما يتضمنه ذلك من تحديد العلاقة بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة للخدمات والبرامج التي تتضمنها السياسة مقارنة بالفوائد المباشرة وغير المباشرة لتلك السياسات.

✓ **الهدف الثاني :** يسهم تحليل السياسة الاجتماعية في إلقاء الضوء على كثير من الجوانب أمام المخططين والممارسين التي تتعلق بتحديد من يصنع القرارات ، عمليات الاختيار والتفاعل ، الضغوط الواقعية وأسس الاختيار بين البدائل ، قضايا السياسة وأهدافها ، الأهداف والمنطلقات القيمية والقطاعات المستهدفة ، الأثر المتبادل بين السياسة وغيرها من السياسات والقوى المجتمعية . بما يعطي فرصة لتعديل تلك السياسة أو الاستفادة من ذلك في اقتراح سياسات بديلة تكون أكثر تحقيقاً للأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

✓ **الهدف الثالث :** يفيد تحليل السياسة الاجتماعية في تحديد مدى ملائمة أدوات تنفيذ السياسة لتحقيق الأهداف سواء تعلق تلك الأدوات بالتشريعات ومدى تعبيرها عن السياسة الاجتماعية وتحقيقها للأهداف المجتمعية ، أو الإدارة ودورها في تنفيذ البرامج والمشروعات التي

تتضمنها الخطط التي توضع لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية ، بالإضافة للبحوث ودورها في تحديد معوقات التنفيذ وتجريب البرامج والمشروعات الجديدة وإجراء دراسات جدوى لها ، إلى جانب التدريب وأهميته في تحقيق الأهداف. بما يساعد المهنيين القائمين على تنفيذ البرامج والمشروعات على الابتكار والتجديد والمرونة في التنفيذ.

✓ **الهدف الرابع :** يسهم التحليل في تحديد مدى ملائمة السياسة الاجتماعية موضع التحليل للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية للمرحلة التي يمر بها المجتمع، خاصة في حالة الظروف والمتغيرات المفاجئة التي قد تواجه المجتمع (كالفيضانات - الحروب - المجاعات) بما يمكن المسؤولية من سرعة اتخاذ القرارات الكفيلة بتعديل تلك السياسات لتحقيق أهداف المجتمع في إطار ظروفه الطارئة و إمكانياته المتاحة.

✓ **الهدف الخامس :** يمكن من خلال تحليل السياسة تحديد التحديات الداخلية والخارجية التي قد تواجهها السياسة في كافة مراحلها سواء في مرحلة صياغة السياسة ووصفها أو تنفيذها أو تقييمها وتوفير أفضل الظروف لاستخدام الموارد المتاحة أو التي يمكن إتاحتها سواء كانت موارد بشرية أو مادية أو تنظيمية للارتقاء بمستوى الأداء وتحقيق الأهداف بما يتماشى مع مشكلات المجتمع وقضاياها الملحة.

✓ **الهدف السادس :** التعرف على مدى ملائمة الأجهزة والنظم السياسية والتنفيذية في المجالات المختلفة للرعاية النوعية والقوية التي تتضمنها السياسة الاجتماعية والموجهة أساساً نحو تحقيق إشباع بيئية ، ومدى فاعلية السياسة في تحقيق المساواة والمشاركة والعدالة الاجتماعية ، بما يسهم في إعادة صياغة قضايا السياسة الاجتماعية ومواجهتها وعلاقتها بأيدولوجية وقيم المجتمع السائدة .

✓ **الهدف السابع :** تقدير الجدوى الاجتماعية أو القيمة الاجتماعية للسياسة في ضوء علاقتها بالسياسات الأخرى القائمة في المجتمع من خلال قياس الدرجة التي تحقق عندها السياسة موضع التحليل والقيم والأهداف المتوقع منها تحقيقها أي دراسة ما حققته السياسة من أهداف وغايات والكشف عن حقيقة التغيرات التي حدثت في الجوانب المادية والمعنوية ومساهمة كل من الهيئات الحكومية والأهلية في المجتمع في كل عمليات السياسة الاجتماعية .

الماضرة العاشرة

أنماط تحليل السياسة الاجتماعية

مقدمة :

يعتبر تحليل السياسة الاجتماعية من المهام التي يجب أن يشارك فيها **الأخصائيون الاجتماعيون** باعتبارهم من المشاركين في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة الاجتماعية في كافة مجالاتها في إطار إجراءات منهجية تساعد على اتخاذ القرارات الموجهة لكل من الجوانب التشريعية أو التنفيذية أو التقييمية .

○ يرتبط الاهتمام من جانب محلي السياسة الاجتماعية بنمطين هما:

● **النمط الأول (التحليل الكلي للسياسة الاجتماعية) هو :** الاهتمام بتحليل السياسة الاجتماعية **في صورة كلية** . بمعنى دراسة وتحليل السياسة في إطار نسقها الكلي ، ويتضمن كلاً من:

١. **مدخلات السياسة :** بما تتضمنه من موارد مادية وبشرية وتنظيمية تتوفر لتلك السياسة .
٢. **العمليات التحويلية :** بما تتضمنه من خطط توضع لتحقيق السياسة موضع تحليل وعمليات ووسائل وأدوات تستخدم في ذلك .
٣. **المخرجات :** تتمثل في تأثير الإنجاز أو النتائج المادية والمعنوية على المستفيدين من الخدمات والبرامج التي تتضمنها السياسة . مع تحليل الفلسفات الموجهة للسياسة بما تتضمنه من أهداف إستراتيجية وأيديولوجيات وقيم تميز السياسة موضع التحليل عن غيرها من السياسات في إطار علاقتها بالسياسات الأخرى في المجتمع .

● **النمط الثاني (التحليل الجزئي للسياسة الاجتماعية) هو:** الاهتمام بتحليل **جزء من السياسة الاجتماعية** . بمعنى تناول نسق فرعي منها بالتحليل أو الدراسة والذي يأخذ عدة صور منها:

١. قد يكون هذا الجزء مرتبطاً بأحد مجالات تأثير السياسة الاجتماعية أي تأثيرها على فئة من الفئات التي تتضمنها تلك السياسة .
٢. قد يكون تحليل إحدى مراحل صنع السياسة أو تنفيذها أو تقويمها فقط .
٣. قد يكون التحليل الجزئي مرتبطاً بمدخلات السياسة أو العمليات التحويلية أو المخرجات دون تحليل الأنساق الأخرى .

❖ **وفي إطار مهنة الخدمة الاجتماعية فإن هناك اعتبارات لابد من مراعاتها عند تحليل السياسة الاجتماعية ومن تلك الاعتبارات ما يلي:**

✓ **الاعتبار الأول: تنمية القيم والمعرفة والمهارات والمنهجية الخاصة بأنظمة الرعاية الاجتماعية** وخدماتها الإنسانية التي يسعى المجتمع لتحقيقها في الفترة الزمنية المرتبطة بالسياسة .

✓ **الاعتبار الثاني : تنمية سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالخدمات الاجتماعية** لكافة سكان المجتمع وفئاته أسويًا ومعاقين في إطار مدخلات ومخرجات السياسة الاجتماعية .

- ✓ **الاعتبار الثالث : تحقيق التكامل بين السياسة الاجتماعية موضع التحليل والسياسات الأخرى** القائمة في المجتمع في إطار الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية في المجتمع.
- ✓ **الاعتبار الرابع : الارتباط والتكامل بين مراحل السياسة الاجتماعية** سواء كانت مرحلة صنع ووضع السياسة أو تنفيذها أو تقييمها ودور كل من الهيئات الأهلية والحكومية والمشاركة الشعبية والفنية في كل مرحلة من تلك المراحل.
- ✓ **الاعتبار الخامس : توفير مهارات أساسية في محلي السياسة الاجتماعية** خاصة من الأخصائيين الاجتماعيين ، ومن تلك المهارات:
- المهارة في تقدير الحاجات
 - المهارة في تحليل التكلفة والفائدة.
 - المهارة في تحليل الفعالية والعائد
 - القدرة على استخدام مقاييس تحليل السياسات.
- ✓ **الاعتبار السادس: الاهتمام بتحليل مصادر السياسة الاجتماعية** حتى يمكن فحص الجهود السياسية والاجتماعية والقوى المؤسسية التي تدفع الحكومات لتشكيل وإعادة تشكيل السياسة في إطار المتغيرات المحلية والعالمية التي تؤثر على صنع وتنفيذ السياسة الاجتماعية.

المحاضرة الحادية عشر

نماذج تحليل السياسة الاجتماعية

• الهدف من نماذج تحليل السياسة الاجتماعية :

« تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية التي تم تحديدها مسبقاً عند وضعها وترتبط بتقويم السياسات القائمة بالفعل أو التي تم الانتهاء من تنفيذها مما يساعد في التوصل (لسياسات بديلة) تساعد على تحقيق السياسات بطريقة أفضل »

• النماذج الأربعة لنماذج تحليل السياسة الاجتماعية

- نموذج (ماكلنز ديترش)
- نموذج (فريمان وشيرود)
- نموذج (نيل جليبرت وهاري سبكت)
- نموذج (دافيد جيل)

• توضيح للنماذج:

❖ النموذج الأول : نموذج " ماكلنز ديتريش " (Mcilnns Dittrich)

- ويتضمن هذا النموذج عدة عناصر أطلق عليها (ANALYSIS) :
- (A) مدخل **Approach** : يتضمن الطرق المستخدمة والقيم المعبر عنها في السياسة موضع التحليل.
- (N) حاجة **Need** : ما الحاجات التي يتم مواجهتها أو التصدي لها ؟
- (A) التقدير **Assessment** : ما جوانب القوة والضعف في السياسة؟
- (L) المنطق **Logic** : الارتباط أو الصلة بين الحاجة ووسيلة حل المشكلة.
- (Y) رد فعلك **Your Reaction** : الخبرات والتجارب المتعلقة بالسياسة ، أو رد الفعل الناتج عن الخبرة مع السياسة.
- (S) الدعم **Support** : الدعم المالي الخاص بالسياسة.
- (I) التجديد **Innovation** : التدابير والوسائل لتغيير البرامج المقدمة.
- (S) العدالة الاجتماعية **Social Justice** : القضايا والموضوعات الهامة التي تحقق العدالة الاجتماعية.

❖ النموذج الثاني: نموذج " فريمان وشيرود " (Freeman & Sherwood)

- يركز على ثلاثة مداخل لتحليل السياسة:
- 1. دراسات عملية : Studies Of Process
- 2. دراسات الناتج : Studies Of Product
- 3. دراسات الأداء : Studies Of Performance

❖ النموذج الثالث: نموذج " نيل جلبرت وهاري سبكت " (N.Gibert & H.Specht)

- لقد قدما العالمين إطاراً تحليلياً لسياسة الرعاية الاجتماعية تتكون عناصره الأساسية من أربع مستويات للتحليل هي:
 - المستوى الأول : ما الأساس الذي يستند عليه في تخصيص الفوائد؟
 - المستوى الثاني: ما أنواع الفوائد؟ هل هي عينية أم نقدية؟ وما هي مزايا وعيوب كل منها؟
 - المستوى الثالث: ما استراتيجيات تقديم الخدمات؟
 - المستوى الرابع: ما طرق أو بدائل التمويل؟

❖ النموذج الرابع : نموذج " جيل " (David G. Gil) . هام .

وضع ديفد جيل مجموعة من الأبعاد أو العناصر التي في ضوءها يتم تحليل السياسة الاجتماعية للتعرف على مسار واتجاهات السياسة الاجتماعية في المجتمع.

تتبلور هذه الأبعاد فيما يلي:

- **البعد الأول:** مناقشة القضايا المجتمعية التي تتصل بالسياسة الاجتماعية .
- **البعد الثاني:** التعرف على الأهداف والقيم المتصلة بالسياسة الاجتماعية.
- **البعد الثالث:** الجوانب التطبيقية للسياسة الاجتماعية أو استنتاج العمليات الرئيسية ومجالات السياسة الاجتماعية.
- **البعد الرابع:** التعرف على أثار التفاعل بين السياسة الاجتماعية وبين القوى المؤثرة على وضع وتنفيذ هذه السياسة.
- **البعد الخامس:** وضع سياسات اجتماعية بديلة أو التعرف على الخطط البديلة لتحقيق أهداف الخطط الأصلية.

هذه هي العناصر الرئيسية العامة التي قام عليها بناء نموذج جيل.

وفيما يلي استعراضاً للعناصر الفرعية التي استند إليها النموذج لتحليل السياسة الاجتماعية :

✓ **البعد الأول : مناقشة القضايا المجتمعية التي تتصل بالسياسة الاجتماعية وتتضمن :**

- التعرف على طبيعة هذه القضايا ومجالاتها.
- تحديد مجال تأثير هذه القضايا ، أي تحديد المتأثرين بكل من هذه القضايا في المجتمع .
- تحديد النظريات العلمية والفروض العلمية التي تهتم بالجوانب الدينامية لكل من هذه القضايا .

✓ **البعد الثاني : التعرف على الأهداف والقيم المتصلة بالسياسة الاجتماعية وتتضمن :**

- تحديد الأهداف التي تسعى السياسة الاجتماعية إلى تحقيقها .
- تحليل الجوانب الأيديولوجية التي تتصل بكل من الأهداف .
- مناقشة القيم التي أثمرت في تحديد هذه الأهداف أو مناقشة الإطار القيمي الذي يوجه أهداف السياسة الاجتماعية .
- مناقشة النظريات والفروض العلمية التي أثمرت على تحديد استراتيجيات العمل وأساليب الأداء والتنفيذ أو كيفية وضع الخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات وأسلوب تقديم الخدمات لمستحقيها من أفراد المجتمع .
- تحديد المستهدفين من السياسة الاجتماعية وتوزيعهم ديموجرافياً وجغرافياً وتحديد الإعداد التقريبية للمستهدفين من كل برنامج أو مشروع .

- مناقشة الآثار والنتائج التي تحققت بعد تنفيذ السياسة أي مناقشة العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي للبرامج والمشروعات .

✓ **البعد الثالث : الجوانب التطبيقية للسياسة الاجتماعية وتتضمن :**

- مناقشة التغييرات الكمية والكيفية والتغير في أسلوب ترتيب الحاجات (أي أسلوب تحديد الأولويات) وذلك طبقاً لنتائج تنفيذ السياسة ووضعها موضع التطبيق العملي .
- مناقشة تأثير هذه التغييرات على نمط وأسلوب معيشة أفراد المجتمع وطرق تفكيرهم ، ومناقشة تأثير هذه التغييرات على كمية أو مستوى أو نوعية سلع منتجة أو خدمات مقدمة .
- مناقشة التغييرات التي حدثت في البناء الطبقي فيما يتعلق بتوزيع الأدوار و المكانات الاجتماعية للأفراد والجماعات .
- مناقشة التغييرات الكمية والكيفية التي حدثت للأفراد فيما يتعلق بالحقوق والواجبات .
- التعرف على مدى تحقيق الجوانب الآتية:
 - a. مبدأ تكافؤ الفرص
 - b. العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات .
- مناقشة النتائج المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على حدوث تلك التغييرات التي تتصل بالجوانب التالية:
 - a. مستوى معيشة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً .
 - b. ظروف حياة الأفراد والجماعات على المستويات الأيديولوجية والديموقراطية والجغرافية والبيولوجية والسيكولوجية .
 - c. طبيعة العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات وبالنسبة للمجتمع ككل.

✓ **البعد الرابع : التعرف على آثار التفاعل بين السياسة الاجتماعية وبين القوى المؤثرة على وضع وتنفيذ هذه السياسة. وتتضمن :**

- تحليل القوى السياسية المختلفة المؤثرة على وضع وتحديد السياسة الاجتماعية والمؤثرة أيضاً في تطوير المجتمع .
- تحليل القوى التي تقاوم أو تعوق حركة التغير وتقف في طريق تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية (تنظيمات) ، عرقيات ، عصبيات ، تفرقة عنصرية .
- مناقشة تأثير القوى السياسية الخارجية على وضع وتطبيق السياسة الاجتماعية في المجتمع .
- مناقشة تأثير سياسات اجتماعية أخرى في المجتمع على السياسة الاجتماعية موضوع التحليل والمناقشة (السياسات المختلفة) بين السياسات وبعضها .
- محاولة التوصل إلى مجموعة من الحقائق والنتائج والتوقعات التي يمكن أن تفيد عند وضع وتطبيق سياسات اجتماعية مستقبلاً.

✓ **البعد الخامس : وضع سياسات اجتماعية بديلة أو التعرف على الخطط البديلة لتحقيق أهداف الخطط الأصلية. وتتضمن :**

- يقول "Gil" هذه النقطة أن الباحث يجب أن ينتهي باقتراح ووضع سياسة بديلة بعد تحليل السياسة موضوع التحليل والمناقشة . ويرى أنه يمكن للباحث تخيير أحد مسارين أو طريقتين:
1. **الأولى :** التوصل إلى سياسات اجتماعية بديلة يكون لها نفس أهداف السياسة الاجتماعية الحالية ويكون الاختلاف في أساليب ووسائل تحقيق الأهداف.
 2. **الثاني :** التوصل إلى سياسات اجتماعية بديلة يكون لها أهداف مختلفة ولكن هذه السياسة تتبنى نفس القضايا التي تتبناها السياسة الاجتماعية.

المحاضرة الثانية عشر

تحليل السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري في ضوء نموذج " جيل "

وفيما يلي تحليل السياسة الاجتماعية في مصر للسنوات الخمس في ضوء نموذج " جيل "

❖ أولاً : القضايا المجتمعية العامة التي تتصل بالسياسة الاجتماعية في مصر :

أ (طبيعة هذه القضايا ونوعها :

نجد أن السياسة الاجتماعية تضمنت عدداً م القضايا التي تهدف جميعها إلى الاهتمام بالعنصر البشري في المجتمع وزيادة تنمية قدرته على العطاء ، ومن أهم هذه القضايا :

القضية الأولى : المشاركة الفعالة في بناء الإنسان المصري .

القضية الثانية : زيادة كفاءة التنظيمات الاجتماعية .

القضية الثالثة : تنمية المجتمعات المحلية القائمة والمستحدثة .

القضية الرابعة : المشاركة في تحقيق العدالة الاجتماعية .

القضية الخامسة : المشاركة في تجديد وتطوير ودعم النظم الاجتماعية .

القضية السادسة : قضية الأمن .

القضية السابعة : قضية الإعداد القومي والإنساني والنفسي للشباب .

القضية الثامنة : قضية الانفصال الثقافي .

ب (مجال تأثير هذه القضايا :

إن القضايا لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على جميع مجالات الأنشطة الخدمية والإنتاجية .

ويمكن النظر إلى مجال تأثير السياسة الاجتماعية طبقاً لما يلي :

- من الناحية الاستراتيجية : تتضمن مجالات العمل الاجتماعي كل المجال العلاجي والمجال الوقائي والمجال التنموي
- جغرافياً : تمتد مجالات التأثير لتشمل جميع المواقع التي يعيش فيها الإنسان المصري سواء المجال الحضري أو الريفي أو الصحراوي .
- فنياً : تمتد مجالات العمل وتأثيرها لتشمل فئات الأسرة والطفولة والشباب والمرأة والمسنين والمعوقين والأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف .
- تكاملياً : نجد أن السياسة الاجتماعية يمتد تأثيرها لتتكامل مع السياسات المختلفة للوزارات والهيئات المعنية والمشاركة في تنفيذ سياسات التنمية في مجتمعنا المصري .

ج) النظريات العلمية والفروض التي تتصل بالجوانب الدينامية لهذه السياسة :

تتبع تلك النظريات من الإطار الأيديولوجي المصري وهو الاشتراكية الديمقراطية والقيم والتعاليم الدينية والتخطيط القومي لذلك لابد مواجهة تلك القضايا من منطلق :

- تقديم الخدمات وبرامج التنمية على المستوى القومي .
- إن تلك الخدمات شمولية لكل فئات الشعب وتكاملية بين الوزارات المختلفة .
- أن يخطط لها بطريقة تتبع مبدأ " مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ " .

✓ كل تلك المبادئ انطلاقاً من ميل الدولة للاتجاه المؤسسي في تقديم خدماتها ، وتعتمد تلك القضايا على عدد من النظريات من أهمها:

- نظرية القيم الاجتماعية
- نظرية الصراع
- نظرية المنظمات
- نظرية المشاركة

ثانياً : الأهداف الاستراتيجية والقيم المتصلة بها :

أ) الأهداف الاستراتيجية :

تسعى هذه السياسة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والتي تعبر عن آمال ورغبات مطلوب الوصول إليها في المدى البعيد بهدف زيادة معدل الرفاهية ومن أهمها :

- تحقيق الوحدة الوطنية السلام الاجتماعي .
- توفير مظلة التأمينات الاجتماعية .
- توفير مسكن صحي لكل أسرة .
- توفير فرص التعليم للمواطنين .
- توفير الرعاية الصحية لكل مواطن .
- تحقيق الأمن الغذائي .
- توفير أساليب رعاية الطفولة .
- توفير كافة أساليب رعاية الشباب .

ب) تحليل الجوانب الأيديولوجية التي تتصل بالأهداف :

الأيديولوجية هي خليط من الفلسفة والأخلاق والقيم وتنطلق أيديولوجية مجمعنا من الاشتراكية الديمقراطية والذي يتميز بمجموعة من المعالم هي :

- الالتزام بالقيم الروحية والتعاليم الإسلامية .

- الحفاظ على كرامة الإنسان .
 - رفع مستوى الإنتاجية على أساس تخطيطي .
 - العدالة الاجتماعية .
 - الشعب مصدر السلطات .
- وتحدد هذه الأيديولوجية أنماط العمل الوطني مع الالتزام بالتراث الفكري والحضاري للمجتمع .

ج (مناقشة القيم التي أثرت في تحديد هذه الأهداف :

تعتبر القيم والتعاليم الدينية من أهم القوى الموجهة للعمل والتي أثرت في تحديد الأهداف السابقة وترتبط كل من الأهداف السابقة بمجموعة القيم فنجد مثلاً :

- إن المشاركة الفعالة في بناء الإنسان المصري تنطلق من قيمة الحفاظ على كرامته .
- إن زيادة كفاءة التنظيمات الاجتماعية تنطلق من قيمة المسؤولية المشتركة من خلال الجهود الحكومية والأهلية في التنظيمات الاجتماعية.
- أن تنمية المجتمعات المحلية القائمة والمستحدثة تنطلق من أن تقديم أي دولة يقاس بمدى ما وصلت إليه مجتمعاتنا المحلية من تقدم .
- أن المشاركة في تحقيق العدالة الاجتماعية تنطلق من أن المفهوم الاجتماعي للمجتمع وهو أنه نوع من التعاقد بين الفرد والجماعة وعلى أساس من التكافل الاجتماعي .

د (النظريات والفروض المحددة لاستراتيجيات العمل :

هناك بعض النظريات والفروض التي تؤثر على تحديد استراتيجيات العمل وكيفية وضع الخطة وتنفيذ البرامج وأسلوب تقديم الخدمات .

- فيما يتصل باستراتيجيات العمل وأساليب الأداء :

نجد أنها تأثرت بـ :

- نظرية القيم الاجتماعية
- نظرية القوى الاجتماعية
- مبدأ التخطيط القومي الشامل
- والأخذ بمركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ
- ومبدأ التنمية الشاملة

- بالنسبة لكيفية وضع الخطة :

يلاحظ أن ذلك يتم على أساس من الدراسة والتكامل بين المشكلات والجمع بين الاتجاه المؤسسي والعلاجي من حيث المسؤولية المشتركة بين الحكومة والمواطنين إلى جانب اتباع بعض المبادئ كالواقعية ، والشمول ، والالتزان ، ومراعاة الظروف الداخلية .

- بالنسبة لتنفيذ البرامج :

فقد روعي الالتزام ببعض المبادئ التي تتضمن سلامة التنفيذ ومن أهمها :

أن يوكل التنفيذ إلى أجهزة مستقلة عن أجهزة التخطيط إلى جانب المرونة في تنفيذ البرامج وتحقيق التكامل عن طريق الترابط والتنسيق الأفقي على مختلف مستويات تنفيذ الخطة .

• بالنسبة لأسلوب الخدمة :

فلقد تم اتباع الأسلوب العلمي بإجراء الدراسات والبحوث لتقدير حاجات المجتمع .

❖ ثالثاً : الجوانب التطبيقية للسياسة الاجتماعية :

- مناقشة التغييرات الكمية والكيفية التي نتجت عن تنفيذ السياسة
- مناقشة التغييرات التي حدثت في البناء الطبقي **ومن أهمها :**
 - تغير النظام السياسي من مجرد حزب واحد إلى نظام تعدد الأحزاب .
 - وجود تناقضات اجتماعية في توزيع الدخل بين السكان .
 - ظهور طبقات طفيلية نتيجة اتباع سياسة الانفتاح والخصخصة .
 - ازدياد الفجوة بين الزيادة في الأجور والارتفاع في الأسعار .
 - زيادة الهجرة خاصة إلى الدول العربية وما يتبع ذلك من آثار سلبية وأخرى ايجابية
 - ظهور طبقات تنهرب من الضرائب وتتاجر في قوت الشعب .
- مناقشة التغييرات التي حدثت بالنسبة لحقوق الأفراد واجباتهم .
- مناقشة مدى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والتوازن .
- النتائج المباشرة وغير المباشرة التي ترتبت على حدوث تلك التغييرات .

❖ رابعاً : الآثار التفاعلية بين السياسة الاجتماعية والقوى المؤثرة على وضع وتنفيذ هذه السياسة :

- 1) مناقشة وتحليل القوى السياسية المؤثرة على وضع وتحديد السياسة .
- 2) مناقشة تأثير السياسة الخارجية والقوى السياسية الخارجية على وضع وتنفيذ السياسة .
- 3) مناقشة تأثير سياسة اجتماعية في المجتمع على السياسة الاجتماعية موضع التحليل .
- 4) محاولة التوصل إلى بعض الحقائق والتوقعات التي تفيد وضع سياسات مستقبلية :
 - مراعاة الظواهر والعلاقات الاجتماعية في المجتمع .
 - توزيع الموارد في المجتمع .
 - مستوى ومرحلة التنمية التي وصل إليها المجتمع .
 - تقاليد وعادات وظروف المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية .
 - الأيديولوجية السائدة في المجتمع .
 - النسق القيمي والديني والتعليمي في المجتمع .

❖ **خامساً : وضع سياسات بديلة ويتم ذلك من خلال اقتراح بعض المؤشرات التي يجب أن تتبع عند وضع سياسة**

اجتماعية في مصر :

(١) القضايا التي يجب أن تشملها السياسة المقترحة ، ومن هذه القضايا :

- المشاركة الفعالة في بناء الإنسان المصري
- زيادة كفاءة التنظيمات الاجتماعية
- تنمية المجتمعات المحلية القائمة والمستحدثة
- تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك تمشياً مع روح الإسلام التي يجب أن تستند السياسة عليها ويتم ذلك من خلال برامج الرعاية والمساعدات الاجتماعية التي يجب أن توفر أكثر فئات الشعب حاجة .
- تجديد وتطوير ودعم النظم الاجتماعية .

(٢) مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة المقترحة :

- من الناحية الاستراتيجية يجب أن تتضمن مجالات العمل الاجتماعي كل من المجال العلاجي والمجال الوقائي والمجال التنموي .
- يجب أن تمتد جغرافياً إلى جميع المواقع التي يعيش فيها الإنسان المصري سواء كان المجال العلاجي والمجال الوقائي والمجال التنموي .
- يجب أن تغطي مجالات العمل جميع الفئات (الأسرة - الطفولة - الشباب) .

(٣) الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة المقترحة :

- لكي تنجح السياسة المقترحة لابد أن تستند على مجموعة من الركائز من خلال صياغة الأهداف الاستراتيجية للسياسة المقترحة وهي :
- الشرائع السماوية وبخاصة الدين الإسلامي .
- مواثيق العمل الوطني .
- الدستور .
- مجموعة التشريعات والقوانين والقرارات التي توضح الخطوط التي يسير عليها المجتمع .

(٤) صنع السياسات المقترحة :

- أن تمر بالخطوات اللازمة لصنع السياسة (تحديد المشكلة ثم تحليل المشكلة ثم وضع برنامج لتجميع المعلومات ثم عرض المشكلة ثم اختيار البديل الأمثل وأخيراً تصميم برنامج قابل للتنفيذ .
- أن يكون هناك تكامل وتعاون بين المشاركة في صنع السياسة سواء من الباحثين أو المستشارين أو التنفيذيين أو الفنيين من مخططين وخبراء تنظيم مجتمع وإداريين من ناحية وبين الأجهزة التشريعية والتنفيذية من ناحية أخرى لاتخاذ القرار الأمثل في صنع السياسة .
- تحديد المبادئ التي في ضوئها سيتم صنع السياسة والنظرية التي ينطلق منها المجتمع .
- مراعاة السياق المجتمعي .
- " ضرورة وجود نظام كفاء للاتصالات يسمح بالتدفق المستمر في سهولة ويسر للمعلومات والبيانات المتنوعة بين مختلف الوحدات المشتركة في صنع السياسة . "

٥) كيفية تنفيذ السياسة المقترحة :

وتعني عملية التنفيذ ترجمة السياسة إلى برامج يمكن تنفيذها وتحقيق أهداف السياسة من خلالها على أن لذلك عدد من الشروط وهي :

- شروط تنظيمية و شروط بشرية
- مراعاة قيادة الشعب للمشروعات المتعلقة بتلك السياسة من خلال :
 - خلق قطاع عام قوي
 - وجود قطاع خاص مشارك في تنفيذ السياسة
 - رقابة الشعب على القطاعين العام والخاص وتحقيق التكامل بينهما .
- الجمع بين مزايا كل من الاتجاه العلاجي الفردي والاتجاه المؤسسي التحليلي في تنفيذ السياسة .
- تنظيم التعاون المثمر بين القوى والجهود في شتى ميادين ومجالات العمل الاجتماعي .
- الالتزام بالمدخل التكاملي في تقديم الخدمات الاجتماعية المتعلقة بالسياسة المقترحة .
- استثمار كافة الامكانيات والطاقات واستثمارها بصورة ترشيدية وتنموية .
- تكوين جهاز قادر على تنفيذ السياسة تتوافر فيه قيادات صالحة مثالية .

٦) دور الخدمة الاجتماعية في صنع وتنفيذ السياسة :

- السياسة الاجتماعية تشتمل على عدة مجالات كالضمان الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية ورعاية المسنين والخدمة الاجتماعية تلعب دوراً في حسن تقديم الخدمة في تلك المجالات .
- الخدمة الاجتماعية بطرقها المتعددة تقوم بإعداد الناس للمشاركة في صنع السياسة عن طريق إمدادهم بالمعلومات والإرشادات اللازمة.
- تعمل الخدمة الاجتماعية على توضيح الصعوبات التي تواجه تنفيذ السياسة عن طريق البحوث التي تقوم بها وتوضح تلك الصعوبات للفائمين على صنع السياسة وكيفية تعديلها ووضعها بما يتماشى مع الواقع .
- عن طريق ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجالاتها المتعددة يمكن التوصل إلى كثير من المؤشرات الاجتماعية التي توجه عملية وضع وتحديد السياسة .
- يمكن للخدمة الاجتماعية من خلال الممارسين بها سواء مقدمي الخدمات المباشرة أو الخدمات غير المباشرة من المساهمة في وضع وتحليل السياسة الاجتماعية في ضوء خبراتهم المهنية .

المحاضرة الثالثة عشر

السياسة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية

❖ منطلقات السياسة الاجتماعية :

انطلاقاً من (تعاليم الإسلام) التي تحض على التعاون والتكافل تقدم حكومة المملكة العربية السعودية لمواطنيها خدمات اجتماعية شاملة ومتعددة تتضمنها السياسة الاجتماعية للمجتمع السعودي .

ولقد شمل النظام الأساسي للحكم في المملكة المبادئ التي تكفل الحقوق الأساسية للمواطن السعودي وتمثل مظلة السياسة الاجتماعية ومنها :

- يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية .
- الأسرة هي نواة المجتمع السعودي ، ويرى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولى الأمر .. ، واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد .
- تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها ، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم .
- يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحب الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقتهم .
- تعزيز الوحدة الوطنية واجب ، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام .
- يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء وإكسابهم المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين لوطنهم معتزين بتاريخه .
- الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة ، وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية .
- تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية .
- تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية .
- تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه ، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل .
- ترعى الدولة العلوم والآداب والثقافة ، وتعنى بتشجيع البحث العلمي وتصون التراث الإسلامي والعربي وتسهم في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية .
- توفر الدولة التعليم العام وتلتزم بمكافحة الأمية .
- تعنى الدولة بالصحة العامة وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن .

❖ أهداف السياسة الاجتماعية :

تسعى المملكة العربية السعودية من وضع السياسة الاجتماعية إلى تحقيق أهداف (وقائية ، وعلاجية ، وتنموية) في المجتمع السعودي تتضمن الأهداف التالية :

الهدف الأول :

رفع المستوى المعيشة للشرائح الفقيرة في المجتمع لا سيما وفي المناطق وفي المدن الأقل تطوراً وتخفيف الضغوط الناجمة عن التحولات السريعة التي تشهدها المملكة .

الهدف الثاني :

مد نظام الضمان الاجتماعي الإلزامي الذي يكفل للعاملين في القطاعين العام والخاص حقوقهم في العلاج الطبي والتقاعد ، مع توفير الخدمات الأساسية للمعوقين عقلياً أو بدنياً و حماية الحلقات الضعيفة في المجتمع ومعالجة المشاكل المرتبطة بالانحراف .

الهدف الثالث :

التوسع في توفير فرص التعليم بكافة مراحلها ، والاهتمام بالتدريب في عدد كبير من المجالات لاكتساب المهارات والقدرات التي تساعد المواطن على مواجهة متطلبات الحياة .

الهدف الرابع :

توفير الرعاية الصحية والطبية المجانية والخدمات والبرامج الاجتماعية الخاصة للمسنين والعجزة وذوي الدخل المحدود .

الهدف الخامس :

الاهتمام بالإسكان وتشجيع حركة القطاع الخاص من خلال القروض والتسهيلات الميسرة المتنوعة .

الهدف السادس :

تتمية القوى البشرية والتأكد المستمر من توفيرها ورفع كفاءتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني وإحلال القوى العاملة السعودية الملائمة محل غير السعودية وزيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع ودعم الاستقرار الاجتماعي في مواجهة التغيرات الاجتماعية السريعة .

❖ خصائص وملامح السياسة الاجتماعية :

- تستند تلك السياسة على أساس من " التمسك بالعقيدة الإسلامية السمحة " واتخاذ القرآن الكريم والسنة المشرفة منهاجاً لها وأساساً لتحديد ما تشمله السياسة من خدمات لتحقيق المصلحة العامة وفق أحكام الشريعة الإسلامية .
- تسعى إلى " تحقيق الوحدة الإيمانية " التي هي أساس الوحدة السياسية والاجتماعية والجغرافية بين المواطنين
- تؤكد على " الأخذ بأسباب التقدم وتحقيق النهضة الشاملة " التي تيسر حياة الناس ومعاشهم وتراعي مصالحهم في ضوء هدى الإسلام ومقاييسه .
- تؤكد على نظام المناطق الذي يهدف " إلى رفع مستوى العمل الإداري والتنمية " في مناطق المملكة ، علاوة على المحافظة على الأمن والنظام وكفالة حقوق المواطنين وحرياتهم وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحريات إلا في الحدود المقررة شرعاً ونظاماً .
- يتم تطبيقها في " ضوء المساواة بين المواطنين " أمام القضاء حيث نصت المادة - ٤٧ - من نظام الحكم على أن حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين المقيمين في المملكة .
- تقوم على أساس من " الشورى في الإسلام " سواء في وضعها أو تنفيذها لتحقيق المساواة بين المواطنين .
- يغلب عليها " الشمول " سواء في إطار الخدمات " التي تتضمنها مثل الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية .. الخ أو في إطارها الجغرافي لتمتد لكافة مناطق المملكة أو في إطار التكامل بين جهود الهيئات الخيرية والهيئات الحكومية في توفير الخدمات " التي تتضمنها السياسة الاجتماعية بالمملكة .

- تقدم خدمات " الرعاية الاجتماعية باعتبارها حق للمواطنين " في ضوء ما يحدده الدين الإسلامي من حقوق والتزاماً بالمواثيق العالمية في هذا المجال .

❖ الخدمات التي تتضمنها السياسة الاجتماعية :

- **خدمات الرعاية الاجتماعية :** تقوم بها وكالة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية حيث تقوم بتقديم الرعاية والتأهيل للأسر والأفراد المحتاجين لهذه الخدمات كالأطفال ذوي المشكلات الخاصة والمشلولين والمعوقين والأيتام والأحداث المعرضين للانحراف ، بالإضافة إلى المسنين ، كما تسعى للحفاظ على الروابط الأسرية وحماية الأطفال وتأكيد الدور البناء للمرأة السعودية .
- **خدمات الضمان الاجتماعي :** وتقوم بها وكالة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون الضمان الاجتماعي وتتضمن تشجيع الجمعيات الخيرية الخاصة للاضطلاع بدور في تقديم مساعدات لإغاثة الأشخاص المعوقين وتوفير معاشات الشيخوخة والعجز للمواطنين عن طريق مكاتب الضمان الاجتماعي في مختلف مناطق المملكة .
- **خدمات التأمينات الاجتماعية :** لحماية العمال من العوز في حالات العجز أو الشيخوخة أو الإصابات المهنية وذلك عن طريق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تقوم بتنفيذ نظام التأمينات الاجتماعية الذي يشمل حالياً أكثر من خمسة ملايين وثمانمائة ألف عامل .
- **خدمات مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية :** لتضطلع بمسئولية تبني برامج واسعة لتنمية المجتمعات المحلية وزيادة مشاركة الجهود الأهلية في تنمية المناطق الريفية والحضرية ، والتي يقوم العمل فيها على أساس تعاون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مع وزارات المعارف ، والصحة والزراعة ، والشؤون البلدية والقروية لتحقيق الأهداف التنموية .
- **خدمات الجمعيات الخيرية :** التي تتضمن برامج اجتماعية لرعاية الطفولة والأمومة ورعاية المعوقين وكبار السن ، إلى جانب البرامج الثقافية والصحية والتدريبية وإنشاء المساكن للأسر المحتاجة .
- **خدمات الرئاسة العامة لرعاية الشباب :** لتنمية وتطوير النشاطات الرياضية والثقافية والأدبية والفنية ، ودعم النوادي والاتحادات ومعاهد إعداد القادة والمستشفيات الرياضية .
- **خدمات وزارة المعارف :** والتي تتبلور في الاهتمام بالتعليم وإنشاء سبع جامعات تضم مدناً جامعية متكاملة ومجهزة بكافة الإمكانيات البشرية والتقنية وآلاف المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية للبنين والبنات سواء في التعليم العال أو الفني .
- **الخدمات الصحية :** التي تنقسم إلى ثلاث مستويات هي :
مراكز الرعاية الصحية الأولية ، المستشفيات العامة ، المستشفيات التخصصية .
إلى جانب الاهتمام بالتعليم والتدريب الطبي وهيئات التمريض وكليات الطب وبرامج التدريب المستمر لرفع كفاءة الكوادر الطبية السعودية وتقديم أفضل رعاية صحية للمواطنين .

المحاضرة الرابعة عشر

خط التنمية الخمسية في المملكة العربية السعودية

- ✓ بدأت عملية التنمية في المملكة العربية السعودية أولى خطواتها ، منذ ما يربو على أربعين عاماً ، حيث هيأت باكورة العوائد النفطية الصغيرة إمكانية هامة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المملكة .
- ✓ وفي سبيل توجيه مسارات التنمية إلى أهدافها المتسقة والمتوازنة ، اتخذت المملكة من **أسلوب التخطيط الشامل** ، ومنذ عام ١٣٩٠ هـ ، إطاراً عاماً يحكم حركتها وتوجهاتها .. كما جعلت من **القيم والتعاليم الإسلامية مرتكزاً أساسياً** يستند إليه التخطيط مما أفضى إلى تحقيق مزيج من التطور المادي والاجتماعي في آن واحد ، ودون أن يخل أحدهما بالآخر بل لقد كان للقيم الدينية والثقافية أثرها العظيم في إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية ، وانعكس ذلك في اتباع الدولة لسياسة الاقتصاد الحر ، وأخذ زمام المبادرة في التأثير في أوجه النشاط الاقتصادي وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية في ظل حماية الدولة لمختلف أفراد المجتمع والحفاظ على مصالحهم ، **و يشتمل نظام التخطيط على أربع مهام رئيسية هي :**
١. توفير تصور متسق بعيد المدى لتوجيه عملية التنمية .
 ٢. إيجاد إطار تنظيمي لتنسيق جهود التنمية في القطاعين الحكومي والخاص لإحداث تغيير البنية الاقتصادية وتوجيه ذلك التغيير .
 ٣. توجيه الموارد الحكومية لتحقيق أهداف التنمية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني وضمان تأمين الخدمات العامة الضرورية .
 ٤. دعم إدارة الاقتصاد الوطني من خلال المراجعات الدورية ، والاستعداد لمواجهة ما يستجد من ظروف قد تؤثر على عملية التنمية .
- ✓ **إن النظرة المتأنية الفاحصة لهذه المراحل مجتمعة تدعونا إلى مناقشة الرعاية الاجتماعية في جمهورية مصر العربية والتي يمكن تلخيصها :**
- **أولاً :** التحول الجذري لمفهوم الرعاية الاجتماعية فبدلاً من الاعتماد على الجانب الإنساني للعناية بالمحتاجين والعاجزين أصبح حق من هذه الفئات أن تتال الرعاية الحكومية .
 - **ثانياً :** اتجاه الرعاية الاجتماعية نحو الوسائل الوقائية والتنمية والإنشائية بدلاً من الاقتصار على الرعاية الاجتماعية .
 - **ثالثاً :** قياس تقدم المجتمعات بمقاييس جديدة .
 - **رابعاً :** الاتجاه للتعامل مع الأعداد الكبيرة من الناس .
 - **خامساً :** تحقيق التكامل والترابط بين برامج ومشروعات التنمية على المستوى المحلي والإقليمي .
- ❖ **منجزات خطط التنمية السابقة : مهم .**
١. تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط الخام .
 ٢. رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة .
 ٣. المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

٤. تعزيز دور القطاع الخاص .
٥. تنمية التجهيزات الأساسية الفيزيائية .
٦. تنمية الموارد البشرية .

❖ أهم قطاعات التنمية الاجتماعية : مهم .

● أولاً : الخدمات الصحية .

✓ تتحدد الأهداف بعيدة المدى في هذا القطاع ما يلي :

١. استكمال تحقيق أهداف الرعاية الصحية الأولية والوقائية ونظام الإحالة للوصول إلى أمثل مستوى صحي وقائياً وعلاجياً .
٢. تطوير نظام المعلومات الصحية اللازمة لتقديم الرعاية الصحية بكفاءة وفاعلية .
٣. التوسع في تنمية القوى العاملة الوطنية في مجال الصحة ، ودعم البرامج ، وتحسين أدائها وتوفير التخصصات اللازمة للمحافظة على مستوى عال من الخدمات الصحية .

● ثانياً : الخدمات الاجتماعية والشبابية .

تساهم هذه الخدمات في رفع مستوى المعيشة لمختلف فئات المجتمع والتخفيف من آثار التحول الاجتماعي والاقتصادي والثقافي السريع ، وذلك عن طريق جهود القطاع الحكومي ممثلاً في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والرئاسة العامة لرعاية الشباب ، وبنك التسليف السعودي ، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وصندوق معاشات التقاعد ، إضافة إلى ما تقدمه الدولة من دعم يسهم في رفع دخل الأفراد كإعانات والقروض التي يمنحها كل من البنك الزراعي العربي السعودي ، وقروض الإسكان ، وصندوق التنمية العقارية والجمعيات الخيرية .

✓ وتشتمل أهداف التنمية بعيدة المدى في هذا القطاع على ما يأتي :

١. الحد من التباينات الاجتماعية الناتجة عن التحول السريع ومعالجتها .
٢. تشجيع تنمية المجتمع السعودي لتحسين المستوى المعيشي للسكان .
٣. تقوية الرابطة الأسرية وتعزيز وضع الأسرة والتركيز على رعاية تربية الأطفال وتنشئتهم على أسس قويمه وتنمية القدرات الذهنية والبدنية للشباب بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

● ثالثاً : الخدمات الثقافية والإعلامية .

تتميز هذه الخدمات بخصوصية أشد وبشمولية أكبر في اتصالها بكافة الخدمات على حين يصبح من غير الجائز بالنسبة للخدمات في أي قطاع أن تصاغ في استقلالية عن القطاعات الأخرى .

والأمر بالنسبة للخدمات الثقافية والإعلامية ليست مجرد جزء من التنمية الشاملة فحسب ، وإنما هي صفة ثانية موازية ، تشكل في مقابل كل نشاطات التنمية الحضارية في مختلف المجالات مجرى واحداً لشكل الحياة .

✓ ومن هنا تشتمل أهداف التنمية بعيدة المدى في هذا القطاع على تحقيق ما يلي :

١. **الثقافة الإعلامية :** عن طريق نشر المعلومات الفورية ومتابعة الأحداث العالمية والمحلية بهدف زيادة وعي المواطن وتوسعة مجال اهتمامه من المحلية إلى العالمية .
٢. **الإعلام الثقافي :** ويهدف إلى توظيف أجهزة الإعلام في نشر النتاج الثقافي الجديد وفي رعاية التراث الثقافي وتأصيله في الوجدان العالم لأفراد المجتمع .
٣. **الإعلام الخارجي :** ويهدف إلى توجيه رسالة للعالم الخارجي ونقل صورة صادقة عن الإنجاز المحلي من ناحية وعن مبادئ الدين والتراث وأصالة الفكر العربي من ناحية أخرى .

تم الانتهاء والله الحمد ، أسأل الله التوفيق والنجاح للجميع في الدنيا والآخرة .
و فيما يلي مراجعة الدكتور للمنهج .

مراجعة مهمة للدكتور المنهج / في نهاية المحاضرة ١٤

❖ الدرس الأول : مفاهيم (الرعاية الاجتماعية) .

- أن الرعاية الاجتماعية نظام متخصص .
- تحول مفهومها من مفهوم للرعاية الاجتماعية إلى (فكرة أخلاقية) .
- أن الرعاية الاجتماعية نسق عام على مستوى المجتمع القومي يتصف بالفاعلية والتنظيم الهادف لتحقيق المساعدة البناءة والرعاية لمقابلة الحاجات الاجتماعية .
- تعتبر متطلب حتمي للخدمات في مجتمعنا الصناعي المعاصر .

• أن نظام الرعاية الاجتماعية له محتويات عدة وهي (خمس) محتويات أساسية .

١. تحليل وتخطيط الرعاية الاجتماعية
٢. برامج الأمن الاقتصادي
٣. الخدمات الاجتماعية
٤. الإدارة في الرعاية الاجتماعية
٥. العمل الاجتماعي .

• هناك (٧) سمات أو خصائص تتسم بها الرعاية الاجتماعية في العصر الحديث :

١. خاضعة للتنظيم الرسمي
 ٢. تعتبر مسؤولية من المسؤوليات في العصر الحديث
 ٣. تستبعد دوافع الربح من خدماتها
 ٤. تتسم بالشمول والتكامل
 ٥. تهتم بالحاجات الإنسانية
 ٦. حق من الحقوق الأساسية
 ٧. ذات طابع علاجي ووقائي
- تعتبر قديمة منذ قدم المجتمع الإنساني .

• هناك (٣) برامج من البرامج الأساسية التي تتضمنها برامج الرعاية وهي :

١. التأمينات الاجتماعية
 ٢. المساعدات الاجتماعية
 ٣. الخدمات الاجتماعية
- التحولات الأساسية التي طرأت على الرعاية الاجتماعية وهي سبعة :
 - ٨. تحول مفهوم الرعاية الاجتماعية من الوظيفة المؤقتة أو الاحتياطية إلى الوظيفة الثابتة أو الإنمائية .
 - ٩. التحول من مفهوم الصدقة إلى الحقوق الأساسية للمواطن .
 - ١٠. التحول من الحد الأدنى إلى الحد الأعلى .

- ١١. التحول من إصلاح الفرد إلى الإصلاح الاجتماعي .
- ١٢. التحول من التخصيص إلى التعميم .
- ١٣. التحول من القطاع الأهلي إلى القطاع الحكومي .
- ١٤. التحول من رعاية الفقراء إلى دولة الرعاية .

• **خمس مجالات للممارسة في الرعاية الاجتماعية :**

- ١. الأمن الاقتصادي وتوفير فرص العمل .
- ٢. البيئة الاجتماعية والإسكان .
- ٣. الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والإنمائية .
- ٤. الخدمات التعليمية في المجال التربوي .
- ٥. النمو الشخصي والاجتماعي .

❖ **الدرس الثاني : المفاهيم المرتبطة ب (سياسة الرعاية الاجتماعية) .**

- مفهوم السياسة .
- مفهوم السياسة العامة .
- السياسة العامة : إما خارجية أو داخلية .
- السياسة الداخلية : إما سياسة اجتماعية أو اقتصادية .
- مفهوم السياسة الاجتماعية (النظري و الاجرائي) .
- هناك ٦ عناصر للمفهوم الاجرائي للسياسة الاجتماعية .
- أهمية تحديد السياسة الاجتماعية

❖ **الدرس الثالث : (عناصر) السياسة الاجتماعية .**

- تتضمن وتتركز السياسة الاجتماعية على أربعة (عناصر) هي :
- ١. الأيديولوجية السائدة في المجتمع .
- ٢. الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى .
- ٣. المجالات التي تعمل فيها البرامج والمشروعات الخدمة والإنتاجية .
- ٤. الاتجاهات العامة التي تلزم وتوجه العمل الاجتماعي .

• **الاتجاهات العامة تصنف إلى ٣ أنواع :**

- ١. اتجاهات غير ملزمة : مثل اتجاه الدولة إلى توفير دار حضانة
- ٢. اتجاهات شبه ملزمة
- ٣. اتجاهات ملزمة

• **أهم الاتجاهات العامة في مجتمعنا العربي المعاصر :**

- ١. الديمقراطية

٢. جماعية القيادة
٣. العدالة
٤. الاتجاه العلمي
٥. تجنب الإسراف
٦. قيادة الشعب للمشروعات
٧. الاتجاهات الإنسانية

❖ **الدرس الرابع : ركائز السياسة الاجتماعية .**

- **تركز السياسة الاجتماعية على أربع (ركائز) أساسية :**
 ١. الشرائع السماوية : (ومنها الدين الإسلامي) .
 ٢. موثيق العمل الوطني .
 ٣. الدستور .
 ٤. التشريعات والقوانين والقرارات .

❖ **الدرس الخامس : العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية .**

- العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية .
- العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية .
- القيم التي يلتزم بها الأخصائي الاجتماعي لتحقيق السياسة الاجتماعية وهي (٨) قيم .

❖ **الدرس السادس : تعريف صنع وصياغة السياسة الاجتماعية .**

- تعريف صنع وصياغة السياسة الاجتماعية .
- الأسباب التي تدعو إلى الاهتمام بعملية صنع السياسة الاجتماعية في أي مجتمع وهي (خمس) أسباب .
- **هناك ٣ نماذج لصنع السياسة الاجتماعية وهي :**
 - (a) نموذج آلن والكر
 - (b) نموذج بيرلمان وجورن
 - (c) نموذج نيل جلبرت وهاري سبكت ،
- **تضمن نموذج نيل جلبرت وهاري سبكت ، (٨) خطوات :**
 ١. تحديد المشكلة
 ٢. تحليل المشكلة
 ٣. إبلاغ الجمهور
 ٤. تطوير وتنمية أهداف السياسة
 ٥. بناء التأييد الشعبي والشرعية

٦. مرحلة تصميم البرامج

٧. التنفيذ

٨. التقييم

• (المشاركين) في المراحل السابقة مهمة جداً جداً :

١. مرحلة تحديد المشكلة هم خبراء الخدمات المباشرة .
٢. مرحلة التحليل هم الباحثين الاجتماعيين .
٣. مرحلة إبلاغ الجمهور هم المتخصصين في تنظيم المجتمع .
٤. مرحلة صياغة أهداف السياسة . هم المخططين الاجتماعيين .
٥. مرحلة بناء التأييد الشعبي .. هم المتخصصين في تنظيم المجتمع .
٦. مرحلة تصميم البرامج هم المخططين .
٧. مرحلة التنفيذ والتطبيق هم المتخصصين في الإدارة والخدمات المباشرة .
٨. مرحلة التقدير والتقييم هم الباحثين وخبراء الخدمات المباشرة .

❖ **المحاضرة السابعة : العوامل المؤثرة في صنع السياسة الاجتماعية**

• المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية (٦) مشاركين

١. الباحثون
 ٢. المستشارون
 ٣. التنفيذيون
 ٤. جماعات الضغط أو المدافعون
 ٥. الفنيون الاجتماعيون والمهنيون
 ٦. الأجهزة التشريعية والتنفيذية في الدولة
- هناك (٨) عوامل مؤثرة في صنع السياسة الاجتماعية .
- هناك (٥) مقومات تؤدي إلى صنع سياسة ناجحة .

❖ **المحاضرة الثامنة : دور الأخصائي الاجتماعي في وضع وتنفيذ وتقييم السياسة الاجتماعية**

- أدوار الأخصائي الاجتماعي في وضع وتنفيذ وتقييم السياسة الاجتماعية وهي خمس مراحل في كل مرحلة .
١. مرحلة صنع وصياغة السياسة الاجتماعية .
 ٢. مرحلة تنفيذ السياسة الاجتماعية .
 ٣. مرحلة متابعة وتقييم السياسة الاجتماعية .

❖ **المحاضرة التاسعة : تعريف وأهداف تحليل السياسة الاجتماعية .**

- مفهوم تحليل السياسة الاجتماعية

- تعريف تحليل السياسة الاجتماعية (إجرائياً) .
- أهداف تحليل السياسة الاجتماعية (٧) أهداف .

❖ المحاضرة العاشرة : أنماط تحليل السياسة الاجتماعية .

- أنماط تحليل السياسة الاجتماعية في نمطين أساسين :
- ١. تحليل كلي
- ٢. تحليل جزئي
- هناك (٦) اعتبارات أساسية لابد مراعاتها عن تحليل السياسة الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية .

❖ المحاضرة الحادية عشر : نماذج تحليل السياسة الاجتماعية

- هناك أربع نماذج لتحليل السياسة الاجتماعية
- ١. نموذج " ماكلنز ديترش "
- ٢. نموذج " فريمان وشيرود "
- ٣. نموذج " نيل جلبرت وهاري سبكت "
- ٤. نموذج " دافيد جيل "

❖ المحاضرة الثانية عشر : تحليل السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري في ضوء نموذج " جيل "

- تحليل السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري في ضوء نموذج " جيل "

• المحاضرة الثالثة عشر : السياسة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية

- السياسة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية
- من حيث منطلقاتها
- من حيث أهدافها
- من حيث خصائصها وملامحها
- الخدمات التي تقدمها وتتضمنها السياسة الاجتماعية

❖ المحاضرة الرابعة عشر : خطط التنمية الخمسية في المملكة العربية السعودية

- مهام نظام التخطيط
- منجزات خطط التنمية السابقة
- أهم قطاعات التنمية الاجتماعية .